نص اتفاقية المرسى

المنعقدة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباى المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه توثيقاً لعرى المودة بين العاملين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك مسيو بايار بولس كامبون وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان اللجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان الافتخار العهد من الصنف الأكبر . . الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحددة فى البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الإصلاحات الإدارية والعدلية التى ترى الحكومة المشار إليها فائدة فى إدخالها .

البند الثانى : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباى لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وخمسين ألفا ـ ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لا يعقد قرضا فى المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة :

(أولا) المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا .

(ثانيا) مخصصات سمو الباى وقدرها مليونان من الريالات التونسية أى مليون ومائتى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ فى ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباى المعظم فى أقرب فرصة ممكنة وإيذانا بصحة ماتقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما.

وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الإمضاء

على باى ـ بولس كامبول

مطالبنـــا

هذه المطالب التى قدمها الحزب الحر الدستورى القديم بواسطة وفده الذى رأسه المرحوم الشيخ عبد العزيز الثعالبي لمؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ وضمنها كتابه الشهير « تونس الشهيدة » وهى أول مطالب قدمت فى طرق تونس بعد الحرب العالمية الأولى .

إذا صح ماتدعيه الحكومة والبرلمان الفرنسيين وماتعلنه معاهدات الحماية من أن الوصاية المفروضة على بلادنا ليس لها إلا هدف واحد برىء من كل غرض وهو أن ترتفع بنا إلى (مستوى الشعوب القادرة على حكم نفسها بنفسها) فإن على فرنسا واجباً خطيراً لاينبغى أن تتردد فى النهوض به وهو تعديل النظام الذى نخضع له تعديلا حاسماً ، ذلك النظام الذى لم يكتب له البقاء حتى اليوم إلا على حساب كرامتنا — ولم يقم إلا على الضغط والظلم والإرهاب وهى الرسائل المألوفة التى لامفر عنها لكل نظام أقيم على العسف والطغيان .

إن الشعب التونسى الذى يعرف حقوقه قد تفتحت عيناه على ضوء المبادىء والمثل التى غمرت العالم المتمدين ، وهو يطالب بتغيير حاسم فى نظام حال بينه وبين بلوغه أمانيه ردحا طويلا من الزمان ، إنه يطالب الشعب الفرنسى بأن يرد له ثمرة انتصاراته التى نالها بشق الأنفس ، يطالب بحرياته وبنظامه الدستورى القائم على المسئولية والفصل بين السلطات .

وإنه لمن عجائب الأمور أن تدافع فرنسا دفاعا حاراً عن الشعوب

الضعيفة المضطهدة من دول أخرى بينما لاتزال هناك أمم تعانى الأمرين من حكمها .

إن خير برهان تقدمه إلينا على صدق دوافعها الإنسانية هو إقرار حرياتنا العامة المضيعة وتطبيق المعاهدات التى تربطنا بها نصا وروحا حتى لاتكون هذه المعاهدات حبرا على ورق .

إننا لنذكرها واجبها نحونا ، هل نذكرها بخمسة وأربعين ألفاً من قتلانا وجرحانا فى الحرب من مجموع المحاربين البالغ عددهم خمسة وستين ألفا وهبوا أرواحهم لحماية فرنسا فى ساعات الهزيمة المظلمة ، ولكننا نذكرها فحسب بأنها فى الوقت الذى تعد فيه الشعوب الواقعة تحت سلطانها بالخلاص وتعبر لها عن رغبتها فى تحريرها — وهى وعود أفلاطونية لا رجاء فيها — نذكرها بأن إيطاليا التى شعرت بتطور الأفكار والعقل والمعنويات بين شعوب العالم قد بدأت تعمل فمنحت طرابلس وهى تتمتع بالحكم الذاتى نظاما يكفل لها العدالة والحرية ، ومع ذلك فنحن لانصدق أن الشعب الفرنسى قد أنكر مبادئه أو أنه قد تنكر على هذا النحو الفظيع لكل ماضيه فى الثورة من أجل تحقيق الحرية المقدسة للافراد والجماعات على السواء .

وإننا لنبسط له مطالبنا واثقين ثقة وطيدة من أن تحقيقها فى القريب العاجل سيكون علاجا لما نقاسيه من عذاب لايحتمل . هذا ومامن فكرة عن كراهية الأجانب تخطر ببالنا أو تردد فى نفوسنا ونحن نضع على رأس مطالبنا :

١ — أن يعتبر تونسيا وأن يتمتع بكافة حقوق المواطن التونسى

وواجباته إذا رغب فى ذلك ـ كل من ولد أو أقام عشر سنوات متواصلة وبمحض إرادته على أرض تونس .

٢ — أن تكفل الحرية الشخصية كفالة تامة لايجوز عليها الاستثناء إلا فى الحالات القانونية التى يترك تقديرها لمحاكم القانون العام .

حرية العمل .

حرية الاجتماع .

حرية الرأى .

حرية النشر .

حرية التظلم .

أن لاتمس البيوت والممتلكات بسوء وبذلك يلغى هذا الإجراء الشاذ الذى تتبعه الحكومة فى تفتيش البضائع والممتلكات أومصادرتها .

أن يتساوى الجميع أمام القانون وأمام المحاكم العامة ، وبذلك تقتضى ويلغى الإعفاء من الضرائب الجمركية فيساهم كل بقدر طاقته وملكاته ودخله فى الصالح العام دون تميز فى الجنس أو الوطن .

أن يكون لكل تونسى مهما تكن جنسيته أو ديانته التى ينتسب إليها الحق فى الالتحاق بالوظائف العامة على اختلافها والمعيار هو الكفاءة والاستحقاق وحدهما .

أن يكون للحكومة التونسية الحق فى إلحاق الأجانب فى وظائفها ، على أن تحتفظ للفرنسيين بالأولية فى الانتفاع بالمصالح العامة .

أما الأجانب فيهم بحكم أعمالهم ووظائفهم مسؤولون أمام هيئات القضاء التونسية .

٣ — تنظيم السلطات العامة :

أن تكون السلطة التنفيذية وراثية فى الأسرة الحاكمة وأن يختار من بين أعضائها أكبرهم سناً وذلك وفقاً للقواعد المتبعة فى المملكة .

أما الأمر الذى يتولى شئون الحاكم والذى يجمع فى يديه كل مميزات السلطة التنفيذية . من سلطة تنظيمية وتعيين فى الوظائف المدنية والعسكرية ، ومن حقه فى منح الرتب فيكون مسئولا أمام المجلس الأعلى عن الأعمال التى تتم فى أثناء مباشرته لوظيفته وهذه المسئولية تشمل الوزراء الذين يجب عليهم أن يستقيلوا إذا ما سحب المجلس الأعلى ثقته منهم .

والسلطة التشريعية يتولاها المجلس الأعلى الذى يتألف من ستين عضواً عن المواطنين التونسيين يعين رئيس الدولة عشرة منهم ، وينتخب الشعب باقى الأعضاء لمدة أربع سنوات وذلك فى انتخاب يجرى على نطاق واسع .

وتنتخب هيئة الجمعية العامة لمدة عام واحد على أن يعاد انتخابها ، وتكون هيئة المجلس الأعلى دائمة ويتفرع من هذا المجلس هيئة استشارية ينتخبها المجلس الأعلى نفسه ، وتنهض بالمهام العامة كإعطاء الرأى لرئيس الدولة أو للوزراء إذا طلب منهم إبداء الرأى فى الأمور التى لا تستوجب ضروره اجتماع المجلس الأعلى وإعداد المسائل التى يجب أن يترك البت فيها للمجلس الأعلى وتعيين مواعيد الجلسات .

ويتمتع أعضاء الهيئة الاستشارية بالحصانة البرلمانية خلال مدة انتخابهم وللسلطة التنفيذية أن تضع القوانين بالاتفاق مع المجلس الأعلى .

ولرئيس الدولة أن يوقع القوانين التى تصبح نافذة بعد نشرها فى الجريدة الرسمية للدولة ، ويجب أن يتم هذا النشر فى الشهر التالى لفرضها .

ويناقش المجلس الأعلى الأمور العامة والبرامج التى تهدف إلى تحقيق الصالح العام ويناقش فى كل عام الميزانية والضرائب وذلك فى حدود ما تسمح به الالتزامات والقواعد الدولية (١) .

٤ — أما مراكز الإدارة المالية (العمال) والقرى والمدن التى يجب أن تأخذ بنظام البلديات والقبائل فينبغى أن تكون لها جميعاً شخصيتها المعنوية وأن تزود بمجالس قيادة مستقلة منتخبة يرأسها القائد (العامل) .

وينتخب العمد لرئاسة المجالس الأخرى .

٥ — إنشاء نظام تشريعى ذو سلطة قضائية مستقلة ممثلة فى جميع مراتبها ودرجاتها . إن العدالة يجب أن تكون صادرة عن السيادة التونسية .

ونحن نطالب بإعادة تنظيم المحاكم التونسية وخاصة (الشرعية) وهى محكمة ثابتة للقانون العام على أسس إدارية سليمة عادلة ، ويستثنى من ذلك محاكم الشريعة إسرائيلية وفرنسية التى يجب أن تنظر فى الأحوال الشخصية للمسلمين واليهود والأوربيين على التتابع .

إلغاء المحاكم الاستثنائية ووضع نظام كامل باللوائح ونشره رسمياً بلا إبطاء .

٦ — حرية التعليم :

أن يكون التعليم فى المرحلة الأولية إجبارياً للأولاد وأن يكون باللغة العربية ، ويصبح تعليم اللغات الأجنبية إجبارياً فى المراحل الثانية والعالية على أن تكون للغة الفرنسية الأفضلية على غيرها من اللغات .

التدرج فى إنشاء مدارس التعليم الثانوى والصناعى والعالى والمهنى وذلك كلما اقتضت الحاجة إنشاؤها .

---

(١) المدريات .

إنشاء مدرسة عالية من معلمين تونسيين وذلك لتوطيد نظم التعليم العربى .

جمع مبالغ وافرة من المال ينفق منها على معاهد تتولى أمور التربية العقلية والخلقية والمهنية للشعب ، وأن تخصص ربع سنوى للشبيبة التونسية المبعوثة إلى جامعات أوروبا .

٧ — مسح الأراضى والإبقاء على نظام المال العقارى المنصوص عليه فى معاهدة « تورنس » الاعتراف للقبائل بحق الملكية الأراضى التى تعيش عليها .

تغيير نظام المحاكم المختلطة وتحويلها إلى محاكم مؤلفة من قضاة حقيقيين لهم الاستقلال الكافى وأن يكون المرجع فى أحكامهم دائماً إلى جهة الاختصاص وهى المحاكم الشرعية وهى الهيئة التشريعية الوحيدة المختصة بمسائل الملكية . وأن يشترك التونسيون على قدم المساواة مع الأجانب فى شراء أراضى الدولة .

أن يحال بين الحكومة وبين التدخل فى المنشآت الاقتصادية الخاصة بالأفراد إلا إذا كان المقصود من التدخل الإشراف عليها لحمايتها وتشجيعها وذلك من الصفات الطبيعية المألوفة من حكومة تدرك وظيفتها إدراكا سليما .

أن يكون من أول ما يعنى به النشاط الإدارى هو إصلاح نظام الرى والدعاية وتعميم الأساليب النافعة للصالح العام . تنظيم الثروة القومية من زراعة وتجارة وصناعة وتشجيع التبادل .

٨ — تعميم الأعمال التى تهدف للصالح العام فى البلاد حيث تقضى

الضرورة بالقيام بها على أن تراعى فى ذلك المصالح الاقتصادية وحدها فلا يكون الغرض منها منفعة شخصية لطبقة معينة من السكان .

٩ — أن يكون لطوائف العمال والموظفين والصناع والمستخدمين الحق فى تأليف نقـــابات مهنية وأن يكون لهم حق الإضراب عن العمل .

١٠ — أن تشرع قوانين اجتماعية تهدف إلى حماية الطفل والمرأة والعجائز وأن يصلح من نظام المساعدة والإحسان والإغاثة .

ميثاق المؤتمر الوطنى العام

الذى أجمعت عليه ووقعته نواب الأحزاب والهيئات التونسية

إن المؤتمر الوطنى التونسى المنعقد فى ٢٦ من رمضان المعظم عام ١٣٦٥ الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ — بعد أن درس حالة البلاد السياسية واستمع لمختلف الخطباء صادق بالإجماع على العريضة التالية :

حيث أن البلاد التونسية كانت قبل سنة ١٨٨١ دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة العثمانية برابطة روحية أكثر منها سياسة وحيث أن سيادة البلاد معترف بها من جميع الدول وقد أبدتها المعاهدات العديدة التى أبرمت مع الدول الأجنبية .

وحيث أن فرنسا التى كانت تؤيد نظرية استقلال البلاد التونسية لدى الحكومة العثمانية قد فرضت على تونس معاهدة وقع عليها الأمير الصادق باى تحت الضغط ولم يصادق عليها الشعب .

وحيث أن معاهدة باردو لم تكن لفصل البلاد التونسية عن المجموع الدولى ولم تبلغ سيادتها الخارجية والداخلية .

وحيث أن الحماية قد استحالت بعد مضى خمس وستين سنة إلى نظام استغلالى استعمارى يجرد به الحامى المحمى من سيادته ومن خيراته تجريداً منظما فى حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيها بوساطة بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة وحلت محل الدول المحمية فى مباشرة السيادة والتصرف فى الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لسمو الملك حتى أصبح حضرته شبيهاً بموظف شرفي سامي مضغوط على حريته الشخصية كما أن وزراء الدولة التونسية الذين نزلوا بهم إلى لقب وزراء سمو الباي صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل وكما أن العمال أصبحوا أعواناً ينفذون أمر المراقبين الفرنسيين وكذلك نزعت في جميع الميادين الأخرى سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندت لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث أن تمثيل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي اعتداء جديد على السيادة التونسية ونقض خطير لأساس الوضعية الدولية للحماية .

وحيث أن فرنسا بعد ما التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي المنصف باي متعدية على القواعد الأصولية للدين الإسلامي .

وحيث أن هـــذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا هو حكم ذاتي وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسئوليات .

وحيث أن الدولة الحامية سلكت منذ بداية عهد الحماية سياسة تفقير الأهلي بتجريده من أخصب أراضيه وبمنح الموظفين (وجلهم فرنسيون) أكثر من ثلثي ميزانية لا مراقبة عليها مستمدة من نظام جبائي مبني على العدد لا الثروة وبإخضاع البلاد التونسية لسياسة مالية جمركية وتجارية مضرة بالاقتصاد التونسي بدون أن تفيده في مبادلاته مع البلاد الأجنبية .

وحيث أن هذه السياسة كانت نتيجة سياسة تعمير البلاد بالفرنسيين من معمرين وموظفين ومن طريق التجنيس الذى بعد أن فتح فى وجه التونسيين والمالطيين والروس الملوكيين من أتباع (فرانجيل) واللاجئين الأسبان صار يستميل الايطاليين حتى اليوم لتنمية عدد المواطنين الفرنسيين بالنسبة لعدد التونسيين بعد تجريد البلاد من صبغتها التونسية .

وحيث أن الإسراف المالى الذى أوجده هذا التعمير الفرنسى الجائر قد أعجز الحماية عن الوفاء بواجباتها الاجتماعية نحو المسلمين فى ميادين التموين والسكنى والصحة العامة والتعليم .

وحيث أن ذلك أدى بالدولة إلى إهمال كل ما يتعلق بتحسين حالة الأفراد والاعتناء بمصالح رأس مالية متفوقة ولم تقم برسالتها التمدينية التى يحاولون من أجلها تبرير نصب الحماية على البلاد .

وحيث أن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتجول حتى أن الخمس والستين سنة التى مرت على الحماية قضى منها التونسيون أكثر من عشرين سنة تحت الحكم العسكرى العرفى والباقى تحت رقابة البوليس .

وحيث أنه فيما يخص الأمن قد نكثت الدولة الحامية عهدها بتسليمها البلاد لدول المحور بينما كان المحميون يدافعون دائماً عن قضية فرنسا وقضية حلفائها ويبذلون دماءهم فى هذا السبيل .

وحيث أن التضحيات البشرية والمساهمات فى المجهود الحربى اللتين بذلتهما الأمة التونسية واللتين تنوسيتا بعد الحرب العالمية من شأنهما أن يستوجبا إلغاء الحماية وتحرير البلاد التونسية .

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام وقتى

وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن لها بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار .

وحيث أنه لا يمكن من جهة أخرى لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة فى تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافس بين الدول ومثاراً للمشاكل الدولية قد عبرت الأمم المتحدة عن استنكار حاله بحكم صريح وكان من بين الأهداف التى خاضت من أجلها غمار الحرب (حق الشعوب فى اختيار صورة الحكم الذى ترتضيه لنفسها واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التى انتزعت منها قهراً) .

وحيث أن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة (هوت سبرينق . درن برطون . اكس ومونت . ترابلنت وسان فرانسيسكو) وقد كانت فرنسا من الدول الاستعمارية التى صادقت على المبدأ القائل بأنه ليس لأى أمة الحق الثابت الدائم فى حكم شعوب لا تملك زمام أمورها :

فلهذه الاعتبارات يصرح المؤتمر التونسى الوطنى بأن الحماية نظام سياسى واقتصادى لا يتفق مطلقاً مع مصالح الشعب التونسى المعنوية ولا مع حقه فى التمتع بسيادته ويؤكد بأن هذا النظام الاستعمارى وبعد تجربة خمس وستين سنة قد حكم على نفسه بالإخفاق ويعلن عزم الشعب التونسى الثابت على السعى فى استرجاع استقلاله التام وفى الانضمام لجامعة الدول العربية ومجلس الأمم المتحدة والمشاركة فى مؤتمر السلام . اهـ .

هذا هو الهدف الذى أضحت الأمة التونسية تعمل لتحقيقه معرضة عن كل سياسة لا تتفق معه أو تناقضه حقق الله الأمل ورزقنا التوفيق والإخلاص فى العمل .

وثائق المفاوضات

بينا فيما مضى إن إثارة القضية التونسية قد ابتدأت بعد أن قررت لجان الحزب الدستورى الجديد التى ألفها لوضع نص دستور تونسى بإعلانه إن ملك البلاد هو وحده مصدر السلطات بتصريح ورسالة صدرا عن جلالة الملك يطالب فيها من رئيس الجمهورية الفرنسية بإدخال إصلاحات على نظام الحكم فى المملكة التونسية داخل نطاق الحماية . وننشر هنا نص ما عثرنا عليه من الوثائق المتعلقة بطلب الإصلاحات والتفاوض بشأنها مع الفرنسيين . مبتدئين برسالة ملك تونس إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١١ ابريل عام ١٩٠٥ ونصها :

الحمد لله . . . صديقى العزيز .

اعتباراً لقوانين التطور الإنسانى التى لا يمكن تجاهلها لأن تجاهلها يؤدى إلى إثارة أزمات من الواجب تحاشيها بأى ثمن واتقاؤها فإننا قدرنا أن من واجبنا المقدس نحو رعايانا المخلصين أن نكلف ممثل فرنسا لدينا فى مناسبتين أثناء حفلات رسمية بإعلامكم برغبتنا الملحة فى تحقيق إصلاحات سريعة وجوهرية لغاية إيجاد حل سعيد لجميع مشاكل النظام الذى تتحمله تونسنا العزيزة فى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وشعبنا الذى يخضع لتيار التطور والتقدم الجماعى لكل الشعوب قد أظهر بصفة محسوسة رغبته فى البقاء بجانب الشعب الفرنسى النبيل أثناء الحربين الكبيرتين لغايته المساهمة فى انتصار الحق وتجديد إقامة مبادىء السلم فى دائرة الوفاق والكرامة وخير الجميع .

تلك هى الغاية السامية التى يهدف إليها شعبنا الذى يدرك تمام الإدراك حقوقه وواجباته وبالنظر لعدم حصول أى نتيجة من السعيين المذكورين

ومخافة أن تتمخض بوادر الضجر لدى شعبنا عن يأس قد يثيرما نحرص على تحاشيه فقد بادرنا بالتوجه مباشرة إلى فخامتكم .

واعتقادنا الراسخ أنكم ستتفضلون بصرف اهتمامكم إلى هذه المشكلة الخطيرة إيجاداً للحل الذى تقتضيه الأحوال العالمية وتمليه المودة الخالصة والثقة المتبادلة اللتان ما انفكتا تهيمنان على العلاقات الرابطة بين بلدينا .

وتقبلوا مع تحياتنا عبارات مودتنا الخالصة .

واستجابة لهذه الرغبة أقيلت وزارة مصطفى الكعاك التى كانت قائمة إذ ذاك . وشكلت على أثرها وزارة السيد محمد شنيق التى أونيط بها التفاوض مع الحكومة الفرنسية فى تحديد الإصلاحات التى يراد إدخالها على تونس . وبعد انقضاء مدة على المفاوضات التى وقعت فى تونس وفى باريس أجابت الحكومة الفرنسية بمذكرة قدمتها للحكومة التونسية فى تحديد الاصلاحات التى يراد إدخالها على تونس تقول فيها إنه لا يمكننا — الحكومة الفرنسية — التنازل عن المشاركة فى حكم البلاد ولزوم وجود الفرنسيين ضمن الهيئات المنتخبة التونسية واعتبار أن السلطة فى البلاد التونسية سلطة فرنسية تونسية مزدوجة . . فكان رد الحكومة التونسية بعدم قبول هذا الوضع الجديد الذى تريده فرنسا أن تفرضه على البلاد دون أن تخوله إياه القوانين الدولية ولا الحقوق العامة ولا المعاهدات . وبذلك انقطعت المفاوضات ونضع هنا النص الكامل للرد الوزارى على المذكرة الفرنسية ورد الحزب الحر الدستورى التونسى — القديم — على نفس المذكرة الفرنسية أيضاً .

كان رد الحكومة الفرنسية فى ١٥/١٢/١٩٥١ عن المذكرة التونسية المقدمة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٥١ تحولا جديداً فى تاريخ العلاقات بين تونس وفرنسا . حيث تأكد التونسيون أن الوعد

بالاستقلال الداخلى كان من قبيل الكلام المعسول ولم تكن السلطة الفرنسية تقصد به إلا كسب الوقت ، وتحويل التونسيين عن هدفهم الأسمى — الاستقلال التام — إذ أننا لو نظرنا إلى حقيقة واقع المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا لوجدنا أن الاستقلال الداخلى كائن وموجود لولا الاستثناءات والتدخلات المباشرة فى شئون الدولة التونسية لكان هذا الاستقلال ثابت الوجود .

شنيق فى باريس :

وفى ١٩٥١/١٢/١٢ اضطر السيد محمد شنيق إلى مغادرة تونس للاتصال بالفرنسيين هناك للحصول على رغبات تمكنه من مواجهة ضغط الشعب التونسى المتزايد ضد حكومته وضد المشاركة ، ولأجل هذا دارت تلك المباحثات الغير رسمية . وعلى أثرها عقد السيد شنيق مؤتمراً صحفياً فى فندق « ريتو » تحدث فيه عن العلاقات بين تونس وفرنسا ، ووزع مذكرة جاء فيها إن العلاقات بين البلدين تمر الآن فى أزمة خطيرة . وقال إن الوفد التونسى الذى برأسه جاء إلى باريس منذ شهرين ولكن محادثاته لم تؤد إلى نتيجة . وأن الجانب الفرنسى أعلن تأجيل هذه المباحثات . وقال شنيق إنه يخشى أن يؤدى هذا الفشل إلى نتائج وخيمة بالنسبة إلى علاقات تونس مع فرنسا . ثم ختم كلامه بقوله : إن سيادة تونس الداخلية محنوقة من الناحية العملية وأن التونسيين يضجون من اشتراك الفرنسيين القاطنين فى تونس فى الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية .

مذكرة حكومة شنيق رداً على مذكرة ١٥ ديسمبر الفرنسية :

نضع هنا النص الكامل للمذكرة التى بعثت بها حكومة السيد محمد شنيق رئيس الوزارة التونسية على مذكرة الحكومة الفرنسية المؤرخة فى ١٩٥١/١٢/١٥

حضرة الرئيس :

إنى بمجرد عودتى إلى تونس لم أتوان عن إطلاع مولاى المعظم صاحب الجلالة سيدنا محمد الأمين باشا باى عن نتيجة المأمورية التى تشرفت بأدائها لدى الحكومة الفرنسية بمشاركة زملائى أصحاب المعالى صالح بن يوسف ومحمد بدره ومحمد سعد الله .

وإن مضمون مكتوبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر الماضى والموضح لموقف الحكومة الفرنسية من القضية التونسية قد استرعى اهتمام صاحب الجلالة السامى بصورة خاصة . وهأنا أوافيكم بجواب حكومة ملك تونس عن لسان جلالته وباتفاق تام مع كافة زملائى الوزراء .

إن وجهة نظركم المبينة فى رسالتكم بكامل الوضوح ترتكز خاصة على الحقوق التى تتمسك بها فرنسا لنفسها ولرعاياها المقيمين بالمملكة التونسية وباعتبار صنيعها لمدة سبعين سنة منذ انتصاب الحماية .

ومما يثير الاندهاش أن يستثمر هذا الصنيع الذى لم يدر بخلد أحد جحوده لترجيح كفة النقاش فى مداولة قانونية أكثر منها سياسية .

على أن صنيع فرنسا الذى لا يسمح المجال بالخوض فى أغراضه ومرماه لا يبرر بحال إبقاء شعب كامل تحت القيد والحجر ، فضلا عن عرقلة أمانيه المشروعة .

فإن لفرنسا مطالب بتونس ، والحكومة التونسية المعبرة عن رأى صاحب الجلالة ورعاياه لم تتردد عن اعتبار هاته المصالح بل عرضت صوراً لضمانها حسبما أكدته مذكرة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وكذلك الحكومة التونسية لهى على استعداد تام لضمان مصالح فرنسا فى تونس وإن لم تتفق وحوباً مع مصالح فرنسا حسب رأى صحيح ثابت عبر

عنه أحد كبار وزراء الجمهورية الثالثة . إلا أن هذه المصالح مهما كانت مرعية لا يمكن لها بحال أن تكتسي صبغة حقوق سياسية تجيز لهم المشاركة في دواليب الحكم والنيابة .

ولسنا في حاجة للاشارة لما في ذلك من الاشتباه والخطأ الذي يؤول إقرارها إلى العبث بالمعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، وإلى نكران المبادىء المسلم بها في القانون الدولي في ميدان الإسعاف بين الدول .

هذا وإن تشريك فرنسي تونسي في المؤسسات السياسية لبلادنا لهو إقرار لمبدأ السيادة المنافي للقانون ، وإقرار للاخلال الناشئة عن الحكم المباشر بالرغم من استنكار الدستور الفرنسي له وبالرغم مما جاء في نفس تصريحاتكم في مجلس الجمهورية أولا ثم على منبر الأمم المتحدة بمناسبة الخوض في قضية مراكش . وإن مبدأ هذا التشريك لو سلم به لخول لرعايا كل دولة تعسف دولة أخرى في الميادين المالية والفنية والثقافية حق المشاركة في دواليب الحكم والنيابة بالبلاد المتعسفة .

وفيما يتعلق بالإسعاف المالي الفرنسي بوجه خاص ، فمن الإنصاف أن نذكر أنه عبارة عن قروض يجب على البلاد خلاصها أصولا وفوائض مرسومة بالميزان الدولي في صورة دفوعات سنوية بعنوان الدين التونسي .

ولئن كان لا ينكر أن فوائد التسبيقات المالية تشمل البلاد وسكانها بصفة عامة في الحقيقة عائدة بصفة خاصة على المنشئات المستلزمة لغالب ثروة البلاد الطبيعية ووسائل النقل وإنتاج الطاقة تلك المنشئات التي يكاد يكون العنصر التونسي مفقوداً منها .

* * *

وفى الحقيقة يا سيدى الرئيس إنه من المؤلم أن نشاهد دائما وأبداً التذكير بنعم فرنسا بينما نرى فى الوقت نفسه السكوت سائداً على مساهمة الشعب التونسى فى المحن التاريخية التى أصابت الأمة الفرنسية . فهل نسيت بعد التضحيات فى الأنفس أثناء حربين عالميتين ، وأثناء جميع العمليات الحربية الفرنسية بأفريقيا وآسيا ، تلك المساعدات التى قدمتها البلاد التونسية لفرنسا من تموين ويد عاملة ، وتلك الكوارث والآلام والأحزان التى حلت بالبلاد التونسية من جراء الحرب التى دامت ستة شهور بترابها . أفهل تبقى بلادنا بالرغم من كل ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد .

وإنى أستبعد يا حضرة الرئيس أن يكون لكم ولرجال الدولة الفرنسية مثل هذا الرأى إذ أن القضية التونسية لجديرة بأن ينظر فيها بعلو نظر يحول دون إزالتها إلى حضيض النقاش فى الأرقام والموازنات .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة التونسية تعرب عن كل تحفظاتها واحترازاتها بالنسبة للقواعد التى وضعها مكتوبكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر .

لقد كان مكتوبكم يرمى إلى اعتبار التحويرات التى صدر فى شأنها الأمر العالى بتاريخ ٨ فبراير المتعلق بنظام السلطة التنفيذية والوظيفة العمومية تحويرات نهائية قصد المطالبة بإنجاز مشروع إصلاح نظام البلديات ومن الجدير بالذكر « أن التحويرات الموماً إليها هى تحويرات شكلية أكثر منها أساسية وأن وصفها بالنهائية ليس له أدنى مبرر بحجة أن ممثل الحكومة الفرنسية لم يتردد عن الاعتراف فى مكتوب رسمى بتاريخ ١٩ مايو ١٩٥١ بأن هاته الإصلاحات لم يكن لها أى صبغة نهائية بل هى مرحلة نحو إقامة الحكم الذاتى بالمملكة التونسية » .

فيستنتج من رسالتكم أن سياسة المراحل . تلك السياسة التى ترتكز حسب تعبير المقيم العام فى خطابه المؤرخ فى ١٣/٦/١٩٥٠ على مبدأ تقوية شخصية الحكومة التونسية وتنمية وسائل عملها لتصبح أداة صالحة لترقية المؤسسات التونسية وقع العدول عنها لفائدة البحث عن إصلاح النظام البلدى بينما يعتبر صاحب الجلالة وحكومته أن النظام البلدى غير ثانوى بل هو جزء لايتجزأ من جوهر النظام النيابى بالمملكة التونسية .

فعندما تقدم الحكومة الفرنسية هذا الإصلاح كوسيلة أولية ضرورية لتنمية الديمقراطية التونسية تصرح الحكومة التونسية بغاية الارتياح أن القاعدة الأساسية لكل ديمقراطية هى أولا وبالذات « السيادة الموحدة » فبدون وحدة السيادة الواجب الاعتراف بها قبل فتح كل مداولة تصبح الديمقراطية التونسية صورة مشوهة للديمقراطية الحقة ويصبح الوضع الذى تتمثل فيه هذه الديمقراطية وهما وغرور .

وعندما تؤكد الحكومة التونسية (مبدأ وحدة السيادة) فإنما هى تعبر بكل صدق عن إرادة مولانا المعظم التى أعرب عنها بوضوح فى خطاب ١٥ مايو ١٩٥١ والتى تقضى بالسير بالنظام الملكى التونسى نحو نظام ملكى دستورى يتماشى والطموح القومى من جهة ومع المعاهدات فى أسمى معانيها من جهة أخرى .

على أن خطابكم المؤرخ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ قد أهمل هذه الناحية الأساسية للقضية التونسية وقد أدى إلى نكث ما تعهدت به فرنسا فى يوم ١٢ مايو ١٨٨١ إلى ١٧ أغسطس ١٩٥٠ وذلك بتمسككم الصريح بمبدأ تشريك الفرنسيين فى تسيير الدواليب السياسية فى المملكة التونسية .

إن حكومة صاحب الجلالة الشاعرة بأنها أظهرت نهاية المجاملة والتسامح أثناء قيامها بمهمتها التفاوضية الشاقة لا يسعها أن تأسف للاعراض الذى منيت به الحلول الرشيدة المقدمة من الجانب التونسى منذ عام ونصف تقريبا .

ومما لا شك فيه أن موقف حكومة الجمهورية وإن كان محل كامل الرضى والاستحسان من قبل شق الجالية الفرنسية المعارض أشد المعارضة للتطورات الضرورية فقد أدخل على جميع التونسيين وبالأسف شديد الحيرة والأسى .

وإنى وزملائى لما لنا من الشعور السامى بمسؤليتنا لنحتفظ لأنفسنا تجاه هذه الحالة بحق استخلاص جميع العبر والنتائج لاتباع السلوك الذى تقتضيه المصالح العليا التى هى فى عهدتنا والسلام .

بيـــان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى
حول الرد الفرنسى

إن اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى بعد درسها المستفيض لرد حكومة الجمهورية الفرنسية على المذكرة المقدمة بها فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٥١ :

لتعجب من إثبات مبدأ السيادة المزدوجة من طرف حكومة الجمهورية الفرنسية فى ردها المذكور مع أن هذا المبدأ هو مخالف مخالفة صريحة للقانون الدولى ولمعاهدات المفروضة على البلاد التونسية .

واللجنة التنفيذية تلاحظ :

أولا — مشاركة الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية فى نظامى الإدارة والنيابة لا يمكنها أن تعتبر سوى خرقا لهذا القـــانون الدولى وتلك المعاهدات نفسها .

ثانياً — أن التأكيد من طرف واحد بوجود « ارتباط نهائى » بين بلادين يعد مخالفة لروح ومفهوم الفصـــل الثانى من معاهدة باردو الذى ينص على أن الحماية وقتية .

ثالثاً — أن إصلاحات ٨ فيفرى عام ١٩٥١ كانت إصلاحات تراجعية أكسبت الحالة الواقعة صبغة المشروعية ودعمت الامتيازات الفرنسية بهذه الديار .

رابعاً — أن تشكيل لجنة مختلطة لبحث الإجراءات الواجب اتخاذها

لإنشاء نظام نيابى على قاعدة المشاركة الفرنسية — التونسية لا يمكنه بحال أن يرضى الشعب التونسى .

خامساً — أن مثل هذه المبادىء وتلك الاصطلاحات هى بعيدة كل البعد عن إمكانية قوادنا نحو استقلالنا التام أو حتى استقلالنا الداخلى الذى كان وقع وعدنا به وبصفة رسمية باسم الجمهورية الفرنسية فى شهر جوان عام ١٩٥٠ سواء على لسان وزير خارجيتها أو على لسان نائبها بهذه الديار

سادسا — أن المشاركة الواقعية التى كان تم إقرارها بدون موافقة التونسيين أنفسهم بل بواسطة القوة المسلحة لا يمكنها بحال أن تكسب الحامى أى حق بهذه البلاد .

إن تلك المشاركة التى كانت طيلة سبعين سنة مشاركة السيد لعبده المحظوظ المستثمر لأولئك الذين يعدون بمئات الآلاف ممن لا يزالون يسكنون الغيران والأكواخ تلك المشاركة قد كانت نتيجتها تفقير التونسيين المادى وإفلاس نظام الحماية .

سابعاً — إن المشاركة المثمرة لا يمكنها أن تتصور إلا على قاعدة الاستقلال التام والمساواة الكاملة والحرية الشاملة كلا للطرفين المتعاقدين

لذلك وإزاء عدم التفاهم البادى عن الحكومة الفرنسية فى هذا الصدد فإن اللجنة التنفيذية تحتج بكل قواها ضد كل تصريح من طرف واحد والذى لا يمكن أن يسأل عنه التونسيون البتة .

على أن التونسيين العازمين على التخلص من نظام سياسى لا يتلاءم وحقوقهم الشرعية ومصالحهم الحيوية يحتفظون بحقهم فى الالتجاء إلى طرائق العمل التى يرونها ناجحة وخاصة إلى كل المنظمات الدولية التى حكمت على الاستعمار حكمها النهائى وقررت مبدأ حق الشعوب فى تسيير شؤونها بنفسها

عن اللجنة التنفيذية

الكاتب العام : صالح فرحات

بلاغ من الوزير الأكبر للمملكة التونسية

اتصلنا من صاحب الدولة سيدى محمد شنيق الوزير الأول للمملكة التونسية بالبلاغ التالى :

بعد انقضاء سبعة عشر شهراً فى المفاوضات سواء بتونس أوبباريس لم يتحقق الاتفاق بشأن طرق وصور تطبيق الاستقلال الداخلى للبلاد التونسية الذى وعد به على رءوس الاشهاد .

ولقد كشفت النظرية التى عبر عنها الجواب الفرنسى المقدم بتاريخ ١٥ ديسمبر على مذكرة ٣١ أكتوبر التونسية القناع عن خلاف جوهرى بين الوزارة التونسية والحكومة الفرنسية فيما يخص طريقة إبراز وصوغ النظام السياسى التونسى .

وإزاء هذا الخلاف القانونى والسياسى فى آن واحد واجتنابا لحلول اليأس أجمع الوزراء التونسيون على وجوب الالتجاء إلى أكبر هيئة احتكام أممية .

وهكذا فإن إبلاغ القضية لمجلس الأمن من شأنه أن يسمح بإيجاد تسوية للخلاف وفقا لمبادىء دستور الأمم المتحدة وللالتزامات المحررة تسوية عمادها الوساطة الودية المنصفة .

ونحن نعتقد أن هذا الالتجاء لمجلس الأمن ليست ظاهرة عدائية نحو فرنسا بل وسيلة وفرصة تمكن المسؤولين الفرنسيين من العناية بالحالة وتقديم الحل العادل الذى تستحقه .

لذا لا يمكن أن يقبل العقل المحافظة على الخلط فى السيادة بتونس وهو مايتناقض مع المعاهدات ولا يتفق بحال مع التطور العالمى والمصير الذى

يريدونه لايمكن قبوله بحال خصوصاً وقد شاهدنا كيف أن شعبا مجاوراً وصديقاً لنا قد منح السيادة الكاملة فى حين أن مرتبته من التطور لايمكن أن تقارن بمرتبة شعبنا .

لذلك فلا لوم علينا إذا ماوقفنا موقف الدفاع عن مصالحنا وعن صيانة سيادتنا بالعزيمة والثبات اللذين يتطلبهما ذلك الدفاع فى حين نرى غيرنا يبدون من الحمية والاستماتة الشىء الكثير فى سبيل المحافظة على امتيازاتهم .

بلاغ الوفد الوزارى التونسى فى باريس
المسلم إلى الصحف الأجنبية عن مهمة الوفد

باريس — سلم الوفد الوزارى التونسى للصحافة البلاغ التالى الذى أعلن فيه تقديم الخلاف الفرنسى التونسى إلى مجلس الأمن .

لقد أتينا لنبلغ مجلس الأمن الخلاف القائم بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية خلاف لم يتم حله بطريق المفاوضات التى جرت مع الحكومة الفرنسية مدة عشرة أشهر سواء بتونس أو بباريس .

وإن موقف الحكومة التونسية قد ضبط وحدد فى مذكرة قدمت للحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ اكتوبر وهذه المذكرة تحدد الطرق التى يتم بها تحقيق الاستقلال الداخلى الذى وعدت به فرنسا تونس على رءوس الأشهاد .

« وفى يوم ١٥ ديسمبر الماضى أجابت الحكومة الفرنسية على المقترحات التونسية بالرفض مؤكدة بالخصوص ضرورة مشاركة فرنسا تونس فى نظامنا السياسى والحاكم زد على ذلك أن الجواب الفرنسى يعتبر الوضع

الراهن وضعا نهائيا فى العلاقات التى تربط تونس بفرنسا وذلك خلافا ونقضا لما جاء فى نصوص معاهدة ١٢ ماى ١٨٨١ الذى تم تأكيد صبغتها الوقتية .

« وإن موقف الحكومة الفرنسية هذا قد جعل أسس العلاقات الفرنسية نفسها محل النظر من جديد كما أن هذا الموقف قد ضاعف حالة التوتر السياسى بتونس .

« واعتمادا على حق كل دولة سواء كانت عضوا بالأمم المتحدة أم لم تكن فى الالتجاء إلى أرفع هيئة احتكام أممية لتسوية ما يجد من خلاف بينها وبين دولة أخرى فقد قدمت تونس الخلاف القائم بينها وبين فرنسا أمام مجلس الأمن .

« وتونس مقتنعة بأن مجلس الأمن سيجد بعد اقتناعه بالشكوى التونسية حلا لهذا الخلاف حلا يتفق مع المبادىء والأغراض التى نص عليها دستور الأمم المتحدة ويهدف للتسوية بالوسائل الكفيلة بضمان استقرار العلائق الطيبة بين الأمم » .

وتبعا لما أوضحناه سابقا من أن انقطاع المفاوضات وحملة الرأى العام على المفاوضين وعزم الحزب الحر الدستورى التونسى[1] على تقديم شكوى لمنظمة الأمة فى طلب الاستقلال لتونس . وتحت هذه العوامل قام وفد وزارى يتكون من وزير العدل وهو سكرتير الحزب الدستورى الجديد ووزير الشئون الاجتماعية إلى باريس لتقديم شكوى لمنظمة الأمم يتجلى نصها والغرض منها فى البلاغ الذى نشر بشأنها رئيس الوزارة التونسية والبلاغ الذى أذاعه الوفد الوزارى لدى منظمة الأمم بشأنها ونصها :

---

(١) الحزب القديم .

نص المذكرة

التى بعث بها المقيم العام الفرنسى الجديد
إلى جلالة الملك بشأن الشكوى التونسية إلى مجلس الأمن
ونص جواب صاحب الدولة سيدى محمد شنيق عليها

ثم إن محاولة تقديم القضية التونسية من طرف الوفد الوزارى لمنظمة الأمم قد أثار من طرف حكومة فرنسا على شرعية هذه الشكوى فأجابت الحكومة التونسية على ذلك الاعتراض بالمذكرة التالية :

* * *

نشر الوفد الوزارى التونسى النازل الآن بباريس فى صباح يوم الأربعاء نص الرسالة التى قدمتها الحكومة التونسية جوابا على ملحوظات السفير الفرنسى الم دى هوتكلوك للجناب العالى دام له العز والنصر . والمعلوم أن الملحوظات قدمت لعاهل تونس المعظم من طرف المقيم العام لجمهورية الفرنسية بعد عرض الدعوى التونسية على منظمة الأمم المتحدة وقد أذاع الوفد الوزارى التونسى مع النص الحرفى للرسالة بيانا جاء فيه إنه مما له مغزاه أن جلالة الملك المعظم قد كلف وزيره الأول سيدى محمد شنيق بالجواب باسم جلالته عن الملحوظات المذكورة . وبذلك قدم العاهل المفدى دليلا جديداً على اتفاقه التام مع وزرائه .

ومما أثبته البيان الذى نشره الوفد الوزارى التونسى صباح يوم الأربعاء بباريس أن ملحوظات السفير الفرنسى قدمت شفاهياً وكتابة .

كما أعلم الوفد الوزارى بأن نص الجواب قد عرض على مجلس الأمن .

النص الحرفى لجواب

صاحب الدولة سيدى محمد شنيق

جناب السفير

إن جلالة ملكى المعظم مولاى محمد الأمين باشا باى قد تفضل أثناء موكب الطابع المنعقد صباح هذا اليوم رغبة منه فى الإعلان بصفة لا ريب فيها عن احتفاظه بالثقة التامة الكاملة التى يشرف بها وزراءه بتكليفى بالإعراب عن رأى جلالته وأوكد لكم التصريحات الشفوية التى بادركم بها أثناء المحادثة التى حظيتم بها فى يوم ١٥ من الشهر الجارى .

إن الدواعى الأصلية للحالة المؤسفة التى أصبحت عليها العلاقات الفرنسية التونسية ليست من فعل الوزارة التونسية بل إنها ناتجة عن سلوك وزارة الخارجية للجمهورية الفرنسية .

وبدون أن نخوض فى التفاصيل نرى أنه من المفيد أن نذكر فقط بالتصريحات التى فاه بها م م . روبير شومان وبيريي على رؤوس الأشهاد والتى أكدت أثناء محادثات باريس فإن تلك التصريحات قد بعثت فى نفوس جميع طبقات السكان التونسيين الأمل المشروع فى تحقيق أمانيهم التى أبلغت إلى رئيس الجمهورية الفرنسية برسالة ملكية مؤرخة بيوم ١١ إبريل ١٩٥٠ التى تجدون نسخة منها مصاحبة لهذا الجواب والتى ما برحت عبارتها محتفظة بجدتها فى الوقت الحاضر . ثم موقف جلالة الملك تجاه هذه الأمانى قد عبر عنه من جديد فى خطاب العرش يوم ١٥ ماى ١٩٥١ .

لذلك يفهم جلياً لماذا قوبل جواب فرنسا المؤرخ بيوم ١٥ ديسمبر على المذكرة التونسية المؤرخة بيوم ٣١ أكتوبر ١٩٥١ باستياء عميق جداً .

فهذا القرار القاسى قد كان له وقعه الأليم فى نفس الشعب التونسى سرعان ما أثار حركة رد فعل جامعة تمثلت فى المظاهرات التى يخشى أن تتطور تطوراً جدياً بحيث تعكر صفو الأمن العام لدرجة خطيرة .

ومن جهة أخرى فإن رد الفعل الحاصل من الجواب المذكور يمكن استغلاله لغايات لا تتفق مع الطريق الذى اختطته الوزارة التونسية لنفسها وهى المنصرفة للقيام بمهمتها بكل إخلاص فى نطاق المعاهدات .

ومن المفيد التذكير بهذه المهمة التى غايتها إجراء مفاوضات تهدف لوضع حد للادارة المباشرة التى نبذتها الحكومة الفرنسية نفسها ولتحقيق الاستقلال الداخلى لتونس ذلك الاستقلال الذى وعدت به فرنسا على رؤوس الأشهاد .

غير أن المفاوضات التى استمرت عدة أشهر قد انتهت بكل أسف إلى تقديم الجواب السلبى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٥١ وهكذا رأى الوزير الأول التونسى المتمتع بثقة جلالة الباى وثقة الشعب التونسى والذى لا هم له إلا تهدئة الخواطر أن من واجبه عدم التردد فى الاستنجاد بوساطة الأمم المتحدة الودية .

وهذه البادرة كان فى الإمكان توقعها بالنظر لما جاء فى الرسالة التى بعث بها الرئيس بليفن يوم ٦ ديسمبر إلى الوزير الأول التونسى والتى أكد فيها « بأنه لا يؤاخذ الوزارة التونسية المقدرة لمسئولياتها عندما ترى أن تقرر موقفاً يتفق مع المصالح العليا التى تقوم هى بأعبائها .

ومن جهة أخرى فإن المحادثة الأخيرة التى أجريت مع الرئيس شومان يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥١ قد أكدت للوزراء التونسيين أن محادثات باريس قد انتهت إلى « خلاف » .

إن مذكرة الإقامة العامة تشير إلى عدم مشاركة الأعضاء الفرنسيين بمجلس الوزراء فى قرار الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

وجوابا على ذلك ندقق القول بأن المديرين الفرنسيين لا يشاركون فى مجلس الوزراء إلا بعنوان رؤساء مصالح فنية وليست من مشمولاتهم أى اختصاصات سياسية . أما الوزراء التونسيون فإن صفتهم الوزارية نفسها تخول لهم الاختصاصات السياسية.

وبهذا العنوان فقط دعى الوزراء التونسيون دون المديرين الفرنسيين إلى الإقامة العامة ليتكون منهم الطرف المقابل لجناب المقيم العام ولممثل وزارة الخارجية الفرنسية (م . دى لاتور دى بان)

وبهذا العنوان أيضاً أجروا وحدهم المفاوضات مع الحكومة الفرنسية تلك المفاوضات التى انتهت إلى الخلاف الحالى .

ولذا فكان من الطبيعى أن يواصلوا مهمتهم بالالتجاء إلى وساطة المنظمة الأممية حتى يتسنى استئناف المفاوضات على قواعد تكون غير القواعد المشار إليها ضمن الجواب الفرنسى المؤرخ فى ١٥ ديسمبر ١٩٥١

ومعنى هذا أن للوزير الأول المزود بثقة جلالة الملك الصفة للقيام بمثل هذا السعى .

وتشير المذكرة التفسيرية من جهة أخرى إلى « خرق حقوق فرنسا المتفق عليها » ومما يجدر التذكير به فى هذه النقطة أن العقود الأممية الموماً إليها ضمن معاهدة ١٨٨١ والمتوقف إبرامها على وساطة فرنسا لا صلة لها البتة بتراتيب الركون إلى منظمة الأمم المتحدة التى أحدثت فيما بعد بمقتضى براءة سان فرانسسكو الموقع عليها من طرف فرنسا والتى تجيز مثل هذا الركون فى بندها الخامس والثلاثين .

ومما لا ريب فيه أن ممثل فرنسا قد تبين من جهة أخرى أن الجو الثقيل الذى تعيش فيه البلاد التونسية الآن قد نتج بالخصوص عن السلوك المتوخى بتونس وباريس من طرف الجالية الفرنسية وضع مصالحه وامتيازاته فوق المصالح العليا لفرنسا فدأب على المعارضة فى تطبيق سياسة حرة بصدق ونية خالصة لفائدة شعب أربى عدد أفراده عن الثلاثة ملايين مدرك لتطوره ومشروعية رغباته .

وهذه المعارضة الدائبة بالذات هى التى تسببت فى ازدياد المصاعب الراهنة التى تعترض الوزارة التونسية ويبدو أنها قد أثرت على الساسة الفرنسيين فى سلوكهم خلال الشهر الماضى

وهكذا نستخلص مما سبق بيانه أن الالتجاء إلى الأمم المتحدة لا يعتبر قط عملا غير ودى أو عدائى لفرنسا وإنما هو بادرة سليمة غايتها تحقيق الأمانى فى الاستقلال الداخلى الذى وعدت به حكومة الجمهورية على رؤوس الأشهاد .

وتفضل سيدى السفير بقبول فائق تقديرى .

الامضاء : محمد شنيوه

الوضع الدولى للحماية على تونس[1]

فى ١٢ أبريل تلقت القوات الفرنسية المرابطة بالقطر الجزائرى أمراً[2] باجتياز الحدود التونسية ولم يكن لدى تونس فى ذلك الوقت قوات قادرة على الدفاع وبالرغم من المقاومة الداخلية التى قام بها أهلها فإن جلالة الباى محمد الصادق أكره على توقيع الوثيقة المسماة بمعاهدة باردو أو القصر السعيد ، التى تشتمل على عشر بنود كانت كلها متناقضة فى المظاهر والأشكال وسلبت بموجبها سيادة الشعب التونسى . وهو منذ ذلك الحين يبذل كل المحاولات للتخلص من وضع الحماية الممقوت . ولم يعترف فى يوم ما بتلك المعاهدة التى فرضتها القوة وأملاها الجيش .

وعلى ذكر الحماية نرد هنا حديثاً قدمه الأستاذ (بادوجان) أحد أساتذة كلية الحقوق فى باريس فقال : « إن نظام الحماية يولد من عقد تتعهد فيه الدولة الحامية باحترام سلطة الدولة المحمية » .

وكتب المسيو (دسبانييه) الأستاذ بكلية حقوق بورد وعضو مجمع الحقوق الدولية العامة عن الحماية فى كتابه الشهير « الحمايات » فقال : « إن الواجب الأساسى على الدولة الحامية أن لا تخرج عن شروط المعاهدة وأن تقوم بواجباتها وألا تتعدى حدود الحقوق الممنوحة إليها عند ممارسة السيادة الخارجية أو الداخلية للدولة المحمية . وأن التعهد العلنى أمام شعب بحمايته وتنفيذ الوعد ما دامت هناك فوائد ومغانم تكتسب » .

ونسيان الموعد والواجب عندما يصبح ثقيل العبء حسب كلمة

---

(١) من محاضرة يونس درمونه برادبو القاهرة بمناسبة عرض قضية تونس على الأمم المتحدة .

(٢) مذكرة الجبهة القومية — تونس — لهيئة الأمم المتحدة ، ١٩٥٢/٢

مشهورة (رجلا شريفاً) ، وأن الاستفادة من الحماية للدولة الحامية لم ينكرها أحد . ولسنا فى درجة من السذاجة لنعتقد بالإخلاص فى الأعمال الدبلوماسية غير أن الشىء الأساسى هو معرفة ما إذا كان بالإمكان أداء خدمة للغير بينما يشتغل المرء لنفسه .

وقد أكد كل من المسيو (برتلمى) و (فيس) وهما[1] من أشهر أساطين القانون الدولى عند استفتائهما فى ١١ و ١٨ جويلية سنة ١٩٣١ (أن من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمى . أما السيادة الخارجية فإن الدولة الحامية نيابة فقط) .

وقبل أن نختم هذه الكلمة عن الحماية فلابد من أن نزيد أن فقهاء القانون الدولى قسموا الحماية إلى قسمين اثنين .

(١) الحماية الاختيارية وتسمى فى القانون بالحماية العادية . وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها على أن تضع الأولى نفسها (بإرادتها) تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنها وتقوم برعاية مصالحها الخارجية . ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تبرم بين الدولتين وتحدد فيها مدى ما للدولة الحامية من حقوق وما عليها من التزامات .

(٢) الحماية القهرية ويطلق عليها فى الاصطلاح الحماية الاستعمارية . وهى تفرض على الدولة المحمية ويكون الغرض منها عادة كما يدل على ذلك اسمها التمهيد لاستعمار الدولة المحمية .

وهكذا يرى أكثر فقهاء القانون الدولى فى هذا النوع من الحماية فيه خروجا على حقوق الدولة الطبيعية لأن فرض الحماية من جانب واحد عمل لا يستند إلى أساس شرعى . ولذلك تعمد الدولة الحامية عادة إلى

---

(١) بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى التونسى عن الاصلاحات سنة ..

انتزاع معاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لكى تبرر موقفها وتكسبه صفة قانونية تمكنها من مواجهة الدول الأخرى .

ويهمنا أن نشير إلى الفرق بين نظام الاستعمار المباشر وبين نظام الحماية الاستعمارى . فالاستعمار يقضى بضم المستعمرة إلى الدولة المستعمرة واعتبارها جزءا من إقليمها وبذلك تفقد كيانها الخاص وصفتها الدولية وتخرج من حظيرة الأشخاص المعنوية فى القانون الدولى . بينما أجمع الفقهاء على أن الدولة المحمية تحتفظ بكيانها وبشخصيتها الدولية المتميزة عن شخصية الدولة الحامية . فهى دولة بالمعنى الحقيقى وإن كل ما ينشأ عن الحماية من أثر هو انتقاص من سيادة الدولة المحمية وذلك بتجريدها من بعض حقوقها كتصريف شؤونها الخارجية وكشؤون الدفاع

وإن ما يدفع الدولة المستعمرة فى نظام الحماية الاستعمارية إلى تفضيل إعلان الحماية أولا على الضم مباشرة هو خوفها من استفزاز الشعب ضدها وإثارة معارضة الدول الأجنبية فتعمد إلى ذلك بإعلان الحماية وإلى انتزاع الوثيقة (الحماية) بالإكراه ثم عرضها لاعتراف الدول الأجنبية عليها . وتسعى الدولة الحامية إلى كسب اعتراف أكبر عدد ممكن من الدول على حمايتها .

ومعاهدة الحماية هى الأساس الذى تقوم عليه علاقات الدولتين (الحامية والمحمية) وتحدد هـــذه المعاهدة حقوق والتزامات كل من الدولتين .

ومما تجب ملاحظته أن العلاقات القائمة بين الدولتين الحامية والمحمية علاقات دولية بالمعنى الصحيح لأنها قائمة بين شخصين معنويين من أشخاص القانون الدولى . فلا مسوغ قانونى لادعاء الدولة الحامية بأن المشاكل الناشئة بينها وبين الدولة المحمية من شئونها الداخلية . فكل نزاع ينشأ فى هذا الصدد يعتبر نزاعا دوليا .

تونس فى منظمة الأمم

تونس فى هيئة الأمم المتحدة :

بعد التوتر الشديد الذى حصل فى العلاقات التونسية الفرنسية بسبب فشل المحادثات التى كانت تدور بين حكومة شنيق التونسية من ناحية وحكومة الجمهورية الفرنسية من ناحية أخرى أصبح من الصعب على الشعب التونسى أن يكتم غضبه فأعلن سخطه واستنكاره الشديد على السياسة الاستعمارية المتبعة فى تونس ولم يعد يقنع بتلك المراحل التى كانت حكومة شنيق تستمهله وتطلب منه إعطاءها الفرصة الكافية لتحقق له بعض المراحل توصله إلى الحكم الذاتى على مراحل غير محدودة الأجل .

فلذلك كان ضغط الشعب التونسى شديداً على حكومة شنيق الأمر الذى لم يعد معه أمام تلك الحكومة وقد فشلت المفاوضات إلا الرجوع إلى مصارحة الشعب بالأمر الواقع . ولذلك عمدت الحكومة التونسية مرة أخرى إلى محاولة جديدة فى الضغط على إجبار الحكومة الفرنسية بعرض القضية التونسية على مجلس الأمن .

وهكذا سافر الوزيرين التونسيين إلى فرنسا للقيام بهذه المهمة التى أناطتها حكومتهم والقيام بها .

وقد اعتمدت تونس فى تقديم قضيتها إلى مجلس الأمن على ما ورد فى البند الخامس والثلاثين للميثاق الذى يقول (تستطيع أى دولة من غير الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة أن تلفت نظر مجلس الأمن أو الجمعية العمومية إلى كل خلاف تكون هذه الدولة طرفاً فيه . بشرط أن تقبل

مقدماً الالتزامات الخاصة بالتسوية السلمية التي ينص عليها الميثاق) .

وقد قدم الوزيرين التونسيين رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة موقعاً عليها من أعضاء الحكومة التونسية بطلب بحث قضية تونس في مجلس الأمن .

كما صرح الوزيرين بأن موقف الحكومة التونسية قد حدد في المذكرة التي قدمت إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ وهي توضيح الطريقة التي تكفل الحكم الذاتي الذي أعطت به الحكومة الفرنسية وعداً أكيداً .

سكرتير الأمم المتحدة :

وقد رفض تريجفي لي الأمين العام للأمم المتحدة مقابلة الوزيرين التونسيين وبعد محاولة طويلة اضطرا إلى تسليم مذكرتيهما إلى مدير مكتبه كما أرسلت نسخة أخرى منها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

توسط الأمين العام للجامعة العربية :

وإزاء هذا التصرف الشاذ من طرف السكرتير العام للأمم المتحدة أجبر عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية إلى إرجاء تريجفي لي مقابلة الوزيرين ولكنه رفض وأصر على الرفض .

الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية :

أما الرد الفرنسي على مذكرة الحكومة التونسية المؤرخة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ فقد أوضح أن فرنسا على استعداد لدراسة الإصلاحات التي يمكن إدخالها على المجلس الكبير ولكنها عازمة على تمثيل الفرنسيين المقيمين بتونس .

السعى لعرض القضية التونسية على مجلس الأمن :

وإذا كان هناك فضل فى محاولة عرض القضية التونسية على مجلس الأمن فإنما يرجع ذلك إلى رجل العروبة الصادق عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق للجامعة العربية الذى يتمتع بسمعته الطيبة فى الأوساط الأممية وخبرته الفائقة باستمالة الدول المناصرة لحركات التحرر والدفاع عن حق الشعوب فى تقرير مصيرها . فعهد إلى حكومة الباكستان بأن تقوم بهذا الواجب الأكيد .

وقد لبت حكومة الباكستان هذا النداء الإنسانى وكلف ظفر الله خان وزير خارجية باكستان مندوبه فى هيئة الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق هذه الرغبة التى تعتبر بحق رغبة الدول العربية والشعوب المغلوبة على أمرها وذلك فى ١٩٥٢/٢/٢٢ ، وبفضله ظهرت لأول مرة كتلة الدول العربية(١) والآسوية متضامنة تطلب عرض هذه القضية .

وفى نفس التاريخ تمكن مندوبو الدول الآسوية والعربية من الاجتماع دام ثلاثة ساعات تم الاتفاق أثناءه على عرض القضية التونسية على مجلس الأمن ، وهذه هى مصر وبورما وباكستان والهند وشيلى وإيران والفيليبين والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن واضطر إلى التخلف عن حضور الاجتماع ممثلو أثيوبيا ولبنان وليبيريا ، ولكنهم أبلغوا المجتمعين تأييدهم التام للأغراض التى اجتمعوا من أجلها .

أول تصريح للدكتور بوخارى :

وعلى أثر انتهاء الاجتماع صرح الدكتور بوخارى مندوب باكستان بالبيان التالى :

---

(١) فهى القضية الوحيدة من نوعها التى تبنتها ١٣ دولة .

اجتمع ممثلو الكتلة الآسوية الإفريقية لبحث الموقف الخطير فى تونس واتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض القضية التونسية ، وقد شكلوا لجنة من مندوبى باكستان وأندونيسيا واليمن والهند لتمحيص جميع المعلومات الخاصة بتطورات الموقف فى تونس وتقديم تقرير إلى الكتلة من تلك الدول .

القضية أمام مجلس الأمن :

وفى يوم الخميس ١٠/٤/١٩٥٢ أعلن رسمياً أن السيد بوخارى مندوب الباكستان ورئيس مجلس الأمن فى دورة شهر إبريل الحالى دعا مجلس الأمن إلى الانعقاد وذلك فى تمام الساعة الثامنة للنظر فى قضية تونس .

توقع رفض القضية التونسية :

وقد كان من المتوقع أن يرفض مجلس الأمن مناقشة القضية التونسية وذلك لعدم توفر العدد الكافى من الأصوات اللازمة لذلك ، وهى ٧ وأن الذين كانوا يؤيدون مناقشة القضية هم مندوبو الصين الوطنية وشيلى والبرازيل والباكستان وروسيا السوفياتية ، وكان واضحاً وقد حصل بالفعل أن بريطانيا هى التى صوتت ضد مناقشة القضية وذلك تزكية منها للسياسة الفرنسية مقابل تأييد فرنسا لها عن سياستها فى مصر كما امتنعت أمريكا وهولاندا وتركيا واليونان عن التصويت ضد القضية ، وقد ظهر واضحاً أن لأمريكا ضلع كبير فى رفض مناقشة القضية وأنها تكتفى بعدم السماح لمندوبها بالتصويت للقضية بل قد أثرت على الدول الخاضعة لها مثل تركيا واليونان وهولاندا وأجبرتهما على التصويت

بجانبها ، كل ذلك فى سبيل إرضاء السياسة الفرنسية التى تعمل السياسة الأمريكية على أن تكون بجانبها .

وإن الغرض من هذه السياسة التى اتبعتها وزارة الخارجية تجاه الشعوب المستضعفة وضد كتلة الدول العربية والآسوية فى سبيل إرضاء استعمارية فرنسا حتى لا تعطيهم الفرصة الكافية للهجوم على مشروع مارشال وهيئات الدفاع الأطلنطى .

والحقيقة أن سياسة أمريكا الخارجية مرتجلة إلى حد كبير فلاهى استطاعت إرضاء الفرنسيين الذين دفعتهم الرغبة إلى الحصول على جزء أوفر من المساعدات الأمريكية لاغير وداخل أمرهم وفى واقع سياستهم يعملون ضد سياسة أمريكا فى جميع الميادين ، ولاهى استطاعت أن تثبت إخلاصا لمبادئها التى دخلت من أجل الدفاع عنها حربين عالميتين والواقع أن رفض القضية التونسية فى مجلس الأمن قدم كثيراً قضية الشعوب المستضعفة أكثر مما قدم قضية فرنسا والاستعمار ، لأنه أعطى حجة قوية فى يدى هذه الشعوب بأن وجود منظمة هيئة الأمم المتحدة وما تفرع عنها إنما وجد لخدمة مصالح الدول الاستعمارية أكثر منه لفائدة الدول الصغيرة .

ولذلك زادت حماسة دول الكتلة العربية والإفريقية والآسوية التى تزيد عن ٢٢ دولة وضاعفتا جهودها لعرض قضية تونس على الجمعية العمومية .

وهذه المجموعة من هذه الدول أصبحت تشعر بمكانها الحقيق فى هذه المنظمات التى أصبح مشكوك فى عدالتها وحق نزاهتها وإيمانها بما أسست عليه من مبادىء ومثل .

وبعد أن أخفق عرض القضية على مجلس الأمن تحولت الأنظار لعرضها على الجمعية العمومية فى باريس فلم تحصل على الأصوات الكافية أيضاً وعرضت فى نيويورك فلم تحصل على الأصوات الكافية أيضاً بسبب موقف أمريكا وكانت حوادث التقتيل والتخريب وإتلاف الأمتعة وانهيار الأموال وهتك الأعراض وتعذيب المساجين والمعتقلين تجرى فى تونس بصورة عامة وبفظاعة لايعرف التاريخ لها مثيل .

قضية تونس

وموقف الكتلة العربية الاسيوية

استنكار قرار مجلس الأمن بشأنها

كان للقرار الذى اتخذه مجلس الأمن فى ١٤ ابريل وهو أن لا تدرج مشكلة تونس فى جدول أعماله وقع شديد وأثر عاجل فى العـــالم العربى والإسلامى وكان عنيفاً فى بعض البلدان ولا سيما فى بغداد .

ووصفه الدكتور فاضل جمالى الذى كان رئيساً للوفد العراقى فى دورة الجمعية العامة للامم المتحدة فى باريس فى اليوم التالى لصدور القرار بأنه « سابقة خطيرة » وقال إنه ستكون له آثار أبعد مدى بكثير من من مجرد تطبيقه على مسألة تونس .

وكان الموقف فى نهاية الأسبوع يتلخص فى أن الكتلة العربية الآسيوية فى الأمم المتحدة ظلت تنتظر تعليمات جديدة من حكوماتها بشأن التدابير التى يجب أن تتخذها نتيجة لقرار المجلس ووردت أنباء من بغداد بأن هنـاك اتصالات بين الحكومات العربية للاتفاق على خطة موحدة وانحصرت الاتجاهات فى مسلكين أساسيين وهما السعى مرة أخرى لإثارة المسألة فى مجلس الأمن والعمل لدعوة الجمعية العـــامة إلى عقد اجتماع فوق العادة .

ونقل فى ١٦ ابريل عن الأستاذ أحمد بخارى العضو الباكستانى ورئيس مجلس الأمن فى دورة الشهر الحالى أنه قال إن رفض المجلس مناقشة المسألة التونسية لم يترتب عليه سوى زيادة إصرار الكتلة العربية الآسيوية على عرض المسألة على الأمم المتحدة .

امتحان لهيئة الأمم

وقال الدكتور فاضل جمالى إن الأزمة التونسية صورة واضحة للأزمة القائمة الآن فى داخل هيئة الأمم المتحدة ذاتها ومن رأيه أن مسألة تونس قد تكون . امتحانا وتجربة . تقرر بها فى المستقبل العلاقات والثقة بين دول الغرب الكبرى ودول أفريقا وآسيا وتساءل هل ستكون هذه العلاقات قائمة على سياسة القوة أو على سياسة الاعتراف بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها واستقلالها .

وقال شاكر الوادى باشا نائب وزير الداخلية العراقية فى وصفه لقرار مجلس الأمن إنه عمل لا يتفق وروح العدل وميثاق الأمم المتحدة وإن الحكومة العراقية اتصلت بالحكومتين البريطانية والأمريكية فى هذا الشأن .

وعقدت جريدة « الأيام » اليومية التى تصدر فى دمشق فصلا رئيسيا وصفت فيه رفض قضية تونس بأنه « فضيحة » وتساءلت ماذا يكون الموقف إذا اتخذت الدول العربية والآسيوية موقفا سلبيا من الأمم المتحدة بعد أن امتهنت إرادتها على هذا النحو .

وانضمت صحف القاهرة إلى استنكار العرب عامة لقرار مجلس الأمن وقال محمد بدره وصالح بن يوسف الوزيران السابقان فى حكومة محمد شنيق خلال بيان أصدره مكتب الحزب الدستورى الحر فى القاهرة إن مجلس الأمن ارتكب خطأ ليس له مثيل فى تاريخ الأمم المتحدة .

قضية تونس فى الصحافة العالمية

تطورات القضية التونسية

القضية فى مجلس الأمن :

فى اليوم الثانى من أبريل دعى مجلس الأمن لبحث « الموقف الذى يتفاقم سوءا » فى تونس باعتباره مهددا للسلم والأمن الدوليين .

وكانت قد تقدمت إحدى عشرة دولة آسيوية وأفريقية بطلبات تكاد تتفق فى حرفية صياغتها إلى المجلس . وإن كان قد غلب التشاؤم على أكثر أصحاب الطلب حماسة فى إمكان الحصول على السبعة أصوات اللازمة لإدراج الموضوع فى جدول أعمال المجلس . فقد بدت طلائع معارضة الدول الاستعمارية واضحة بينما وقفت الولايات المتحدة التى بدت كأنما تملك القول الفصل متأرجحة بين الرفض والقبول وإن بدت إلى الرفض أميل .

ولعل هذا الإحساس هو الذى دفع الدبلوماسيين السوريين واللبنانيين — دون انتظار لاجتماع المجلس — بالدخول فى مباحثات مع السلطات الفرنسية فى محاولة جديده لتسوية هذا الخلاف المتسم بإحساس المرارة والألم . ولكن هذه المباحثات لم تلبث أياما حتى تأزمت نتيجة لما تم من إلقاء السلطات الفرنسية القبض على أربعة وزراء وطنيين تونسيين وإعلان الحكم العرفى فى تونس .

ثم استؤنفت الأحاديث الخاصة مرة ثانية مع الفرنسيين فى دمشق وبيروت . رغم حضور مندوبى هاتين الدولتين الاجتماعات السرية التى عقدها خلال الشهر المنصرم مندوبو خمسة عشر دولة عربية وآسيوية

وأفريقية فقد رفضوا الاشتراك فى توقيع الشكوى التى قدمت إلى مجلس الأمن يوم ٢ أبريل وذلك ليتاح لدولتيهما تجديد المساعى فى بلوغ اتفاق خارج نطاق الأمم المتحدة .

وقد ارتفقت الطلبات المتقدمة إلى مجلس الأمن بمذكرة إيضاحية اتهمت فيها الدول الإحدى عشر الشاكية فرنسا باتخاذها « إجراءات تعسفية » للقضاء على نمو الحركة الوطنية فى تونس والضغط على الباى لاستبدال وزرائه المناصرين للشعب بآخرين مناصرين لفرنسا . كما أتت المذكرة على ذكر المظاهرات العديدة التى قام بها الشعب التونسى بالاحتجاج على الحكم الفرنسى والمطالبة بالسيادة الداخلية والتى انتهت بالصدام مع الفرق الفرنسية وتقتيل عدد كبير من الأهالى وإلقاء آلاف فى غياهب الاعتقال واقتراف العديد من الفظائع والموبقات وتخريب واسع النطاق للممتلكات .

وذكرت المذكرة كذلك أن لا أمل فى نجاح المفاوضات طالما أن الرغبة الشعبية مكبوتة على هذا النحو .

وضوح الموقف الأمريكى :

فلما عقد المجلس فى الرابع من أبريل للنظر فى هذه الطلبات كما قد وضح موقف أمريكا . فقد تلقى الوفد الأمريكى تعليمات تقضى بالامتناع عن التصويت . وهكذا تبدد الأمل تماما فى إدراج القضية فى جدول أعمال مجلس الأمن .

فلما بلغ هذا السيد أحمد بخارى « مندوب الباكستان ورئيس دورة أبريل لمجلس الأمن » اعتلى المنبر قائلا إن الامتناع والرفع الصريح سيان فى نتيجتهما .

وقد ألقى هذا الرجل الذى يغلب عليه عادة الحياء واللفظ الرقيق فى تلك الجلسة خطابا من أعنف ما ارتجت به جنبات المجلس فأعلن فى صوت مدوى « إن رفض الطلب هو بمثابة قولكم يا أيها الآسيويون اذهبوا إلى الجحيم » :

ثم جال بعينين متقدتين فى أرجاء المجلس وقال متسائلا « لمن يستطيع التونسيون أن يأتوا ليبثوا شكواهم إن لم يكن للأمم المتحدة ؟ أين — إن لم يكن فى هذا المكان — يريد الفرنسيون أن يذهب هؤلاء التعساء المضطهدون ؟ لماذا أقيمت الأمم المتحدة إذن ؟ إن آسيا بأجمعها تقف اليوم تدق على بابكم فهل من سميع ؟

« وماذا نقول . هل قلنا (نرجوكم أن تضربوا على أيدى الفرنسيين)؟ حاشا لله . . هل قلنا (اطلقوا حرية تونس غداً) ؟ حاشا لله . . إن كل ما نقول هو (نرجوكم بحق السماء أن تبحثوا المسألة) .

وقد مثل فرنسا فى هذه الدورة هنرى هوبينوت الذى قال إنه لا يوجد ما يبحثه المجلس فى هذه المسألة إذ لا يوجد خلاف بين بلده وبين التونسيين فإن إقالة الباى للوزارة التونسية الوطنية قد أزالت كل «ظل أو جوهر» لأى خلاف داخلى .

وادعى المندوب الفرنسى أن الوطنيين التونسيين قد شجعهم ما لاقوه من حسن استقبال حينما طلبوا من المندوبين الآسيويين والأفريقيين رعاية قضيتهم . فكان نتيجة هذا أن تفاقمت روح الأزمة واشتد العدوان . وقد أنكر المندوب الفرنسى ما جاء بالمذكرة عن إكراه الباى على تغيير الحكومة التونسية وقال إن واقع الأمر أن الإنذار الموجه من المقيم العام

الفرنسى للباى كان دافعه الرغبة فى إيجاد « جو طلق » للمحادثات مع الحاكم التونسى .

الأمم المتحدة تخذل مبادئها

فلما وافى العاشر من ابريل خذل مجلس الأمن قضية الحرية التونسية فصدق فى ذلك اليوم المشؤوم قول السيد أحمد بخارى « هو يوم سيذكره التاريخ دائما ففيه أرسيت أسس كبت حرية المناقشة فى الأمم المتحدة » .

كما قال إنه ليس من المستغرب أن تقف دولا استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وهولاندا فى وجه فتح باب المناقشة فى مسألة تونس المتأججة بالنيران ولكن قرار الولايات المتحدة بالوقوف فى صف واحد مع الاستعمار « كان أقسى ما وجه من لطمات » .

ولقد كان عدد الأصوات التى أيدت إدراج المسألة التونسية فى جدول أعمال مجلس الأمن خمسة أتت من الباكستان والبرازيل والصين الوطنية وروسيا وشيلى . ولما كان الاقتراح يتطلب لإدراجه سبعة أصوات فقد رفض وسط إحساس بالغ بالمرارة ارتسم واضحاً على معالم أصحاب الشكوى من الآسويين والأفريقيين .

وقد صوتت بريطانيا وفرنسا ضد إدراج الشكوى فى الجدول وامتنعت الولايات المتحدة واليونان وهولندا وتركيا عن التصويت . وهو امتناع وصفه السيد بخارى بأنه لا يقل إفصاحا فى مغزاه عن الجهر بالرفض .

وقد أعلن السيد بخارى — باعتباره رئيساً لدورة ابريل — رفع الجلسة بعد أن وجه باسم حكومته نقداً مريراً لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . فقال إن هذه الدول الغربية الثلاثة المتزعمة قد تخلت عن تقاليدها فى الأمم المتحدة التى حرصت معها دائما على المطالبة فى عنف

بأن أية قضية تعرضها دولة عضوة على المجلس يجب أن يفسح المجال لبحثها.

ثم قال « أما اليوم فهذه الألفاظ النبيلة قد طواها النسيان » . ثم اختص أميركا باللوم قائلا « إنى حزين لامتناع المندوبين الأميركيين عن التصويت . وإنى لآمل لصالحهم أن تكون تقديراتهم صحيحة فتراجعهم اليوم يصعب تفسيره حتى لأصدقائهم . ويبدو لى أن الولايات المتحدة قد قررت القيام بنكسة سريعة فى شارع لا يسمح فيه بالمرور إلا فى إتجاه واحد »

وقال إن فى خطاب الامتناع الذى ألقاه المندوب الأميركى ارنست جروس نقطتين تبعثان على بعض العزاء . أولاهما استنكار أميركا لاستخدام العنف فى تونس . وأميركا لا بد أن تعلم — إذ تعلن هذا الاستنكار — أن الفرنسيين وحدهم هم الذين يستخدمون العنف العسكرى فى تونس .

كما أنه من الدلائل ما يشير إلى أن الوفد الأميركى قد أحس بالغضاضة من التعليمات التى تلقاها من وزارة الخارجية بالامتناع عن التصويت .. فان المستر جروس — وهو عليم بأن موقفه قمين بأن يثير شائبة الدول الدول الآسيوية والأفريقية الإحدى عشرة والتى يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٦٠٠ مليون — حرص فى مطلع وختام خطابه على إعلان أنه قد صدرت إليه « التعليمات » بقول ما قاله .

وقد كتبت جريدة النيويورك تيمس أثر الجلسة الأولى تقول إن موقف أميركا كان محلا للأخذ والرد العنيفين فى وزارة الخارجية الأمريكية ، وأنه من المأمول أن يعدل عن الامتناع عن التصويت فى الجلسة الأخيرة . فلما لم يتحقق هذا علقت جريدة النيويورك هرالد تريبون تتعلل الأسباب لهذا الموقف الذى لا شك أنه أثار استياء الرأى العام الأمريكى — « إن الولايات المتحدة — بقدر ما وسعنا أن نعلم — قد رفضت تأييد مناقشة المجلس للمسألة التونسية لسببين : أولهما ضغط فرنسا

الشديد لحمل أمريكا على عدم الوقوف ضد حليفة لها فى ميثاق الأطلنطى ، والثانى أمل أمريكا فى أن يحقق ضغطها المقابل على فرنسا نتائج خير مما ينتظر أن تؤدى إليه المناقشة فى مجلس الأمن ، وذلك فى تحقيق إصلاحات جوهرية بالنسبة للحكم الذاتى فى تونس . وإن أمريكا فى اتخاذها هذا الموقف كان عليها أن تدخل فى حسابها مساوىء ظهورها للعالم بمظهر المناوىء لمبدأ تقرير المصير والإساءة إلى إحدى عشرة دولة هى الباكستان والأفغانستان وبورما واليمن والهند والفلبين والعراق ومصر وأندونيسيا والمملكة العربية السعودية وإيران .

الحيوانات السياسية فى جامعة الأمم البريطانية :

وقد حدث فى جلسة يوم ١٠ إبريل أن ثارت مناقشة فى علم الحيوان السياسى بين المندوب البريطانى السير جلادوين جيب وبين السيد احمد بخارى . فقال الأول إنه فى صدد المسألة التونسية يبدو له أنه هو السلحفاة وأن مندوب الباكستان الأرنب ، وأنه « على كل حال . كما نعلم جميعاً . فإن جامعة الأمم البريطانية تبلغ من السعة والمرونة حداً يجعلها شاملة لحيوانات سياسية من كل نوع » .

فأجابه السيد بخارى إجابة لاذعة قائلا : إنه ليس على يقين من عدد الحيوانات السياسية فى جامعة الأمم البريطانية ، وإن كان يعلم أنه إذا كان فيها نعام فهو قطعاً ليس بلده .

الاصطدامات الفرنسية تقابل بفتور :

وبينما كان يحدث هذا فى مجلس الأمن كانت فرنسا سادرة فى محاولاتها لإخماد الحركة الوطنية فى داخل تونس عن طريق العناصر الموالية لها

والتى يتزعمها رئيس الوزارة الجديد صلاح الدين باكوش . فتقدمت ببرنامج يتضمن إصلاحات فى سبيل الحكم الداخلى ، ولكنها قوبلت بفتور من الوطنيين التونسيين وبعض زعماء المعمرين الفرنسيين البالغ عددهم ١٥٠٫٠٠٠ على السواء فوصف متحدث بلسان الوطنيين البرنامج بأنه قاصر وأنه يفرض حلولا من شأنها أن تشدد من قبضة السيطرة الفرنسية . هذا بينما اعتبرها بعض المعمرين الفرنسيين بمثابة تهديد لمركزهم على أن وزارة الخارجية الفرنسية أعلنت أن الأعضاء الفرنسيين فى اللجنة المشتركة التى ستبدأ فى دراسة الإصلاحات المقترحة فى ٢٤ الجارى سيعينون من فرنسا لا من بين فرنسيي تونس فقد عهد فى هؤلاء الأخيرين عدائهم الدائم لكل ما من شأنه أن يمس الوضع الراهن .

القضية التونسية فى إطار الصراع العالمى ضد الاستعمار :

وقد علقت جريدة الكريستيان سينش مونيتور على القضية التونسية فوصفتها بأنها أصبحت اليوم من حيث أهميتها فى المقدمة ولا يسبقها غير التوتر بين الشرق والغرب ، وأنه لن يمضى وقت طويل إلا وتصبح فى المغزى العالمى فى مقدمة المسائل جميعها بما فيها هذا الصراع الدبلوماسى المستميت .

فمسألة تونس هى مسألة الوطنية المتأججة بين الشعوب المستعمرة ، وقد أذكى نيرانها وأوضح معالمها صراع الشرق الأوسط المسلم فى سبيل الحرية والاستقلال .

فحتى أسابيع قليلة ملأت أخبار مصر الأنهر الرئيسية فى الجرائد ومن قبلها كانت ليبيا ومن قبلها إيران ومراكش . أما اليوم فالأضواء قد توجهت إلى تونس .

وقالت الجريدة المذكورة عن فرنسا إنها لا تزال تتعلق بأذيال امبراطورية محاصرة حصاراً أليماً فى آسيا وشمال أفريقيا ، وبينما ارتضت بريطانيا أن تحول إمبراطوريتها إلى جامعة أمم بريطانية ، وهولاندا أن تحرر أندونيسيا تكافح فرنسا فى استماتة لبقاء موطىء لقدميها فى الهند الصينية وهى تسعى اليوم للقضاء على الانتفاضات الوطنية فى مراكش وتونس .

جرائد :

نيويورك تيمس

نيويورك هيرالد تريبون

كريستيان سينس مونيتور

نيويورك — من ٢ / ٤ / إلى ١١/٤/٥٢

الصحافة العالمية وقضية تونس

استغاثة تونس بتركيا (حرآدم) التركية ١٩٥٢/٣/١١

أرسلت حكومة تونس مذكرة إلى البلاد الإسلامية ومنها تركيا أوضحت فيها الصراع الواقع بين فرنسا وتونس منذ شهور جاء فيها « اعتدى الفرنسيون فى مقاطعتى تازركه وبنى خيار على عفاف أربعمائة آنسة ونفوا خمسة آلاف من التونسيين من هاتين المقاطعتين كما دمروا فيها مساجد ومدارس وأضرحة ومئات من المنازل . ورجت فى ختامها توسط الدول الإسلامية لدى هيئة الأمم المتحدة لوضع حد لتلك الوحشية . ومن البديهى اهتمام الدول الإسلامية بهذه المذكرة لحكومة تونس وعدم استمرار فرنسا التى تدعى بأنها أستاذ الحرية وخالقها فى استعمار بلاد ملايين من المسلمين فى تونس والجزائر ومراكش واستغلال مواردها واستخدام سكانها كالعبيد .

وإذا تأخرت فرنسا فى إدراك هذه الحقيقة البديهية ستجلب عداوة جميع البلاد الإسلامية إلى نفسها » .

انتحار شعب — وطن — التركية ١٩٥٢/٣/٣٠

لا يمكن التعبير عن المظالم التى ترتكب فى تونس باسم حكومة فرنسا إلا بانتحار شعبى . وكانت سياسة فرنسا التى لعبت دوراً هاماً فى ميدان ثقافة البشر والتى مزايا كثيرة غيرها خاطئة دائماً وسياستها الراهنة مصيبة وبلاء لا لفرنسا فقط بل للعالم الحر بأجمعه . ولا مبرر لها إلا أن نقول بأن سياسة فرنسا الراهنة تديرها فى الخفاء الأيدى التى تعمل فى مصلحة موسكو .

وأظهرت السياسة التى يتبعها مستعمرو فرنسا فى تونس ضد شعب يريد أن يعيش سيداً لا عبداً فى وطنه للعالم بطانة سياسة الاستعمار الفرنسى وكشفت عن غوامضها وأثبتت أن حوادث الهند الصينية أيضاً هى حركة وطنية وليست شيوعية . وليست سياسة فرنسا فى تونس منذ بدء الشيوعيين فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال أفريقيا بهجوم عام وحصلوا على نتائج هامة فى ضرر العالم الحر إلا إهانة وخيانة له وخدمة لموسكو وتأييداً لها . ولا يمكن ادعاء سياسى فرنسا بأن الحركة فى تونس ليست إلا حركة شرذمة قليلة متحركة بتعاليم موسكو وتأييدها . لأن الزعماء الذين عدتهم فرنسا موالين لها وجعلت منهم رؤساء للوزارة ووزراء يعملون أيضاً مع الشعب التونسى . حيث اضطرت إدارة الاستعمار الفرنسى فى تونس إلى اعتقالهم وإرهابهم . وهذا يثبت اتفاق الجميع على مقاومة الاستعمار الفرنسى .

وحركة التحرر من الاستعمار قد عمت اليوم فى جميع أنحاء العالم بحيث لا يمكن مقاومته وإخماده بالقوة .

وأدركت بريطانيا هذه الحقيقة فأعطت الهند وباكستان حريتهما واستقلالهما وإن لم تشمل بهذا العطف سائر مستعمراتها كاملا . ولكنها الآن تسعى لتصفية البقية الباقية أيضاً وتمشى فى هـــذا السبيل ببطء . ولكن يظهر أن فرنسا لا تدرك كونها فى منتصف القرن العشرين وقيام جميع شعوب العالم بالمطالبة بحقوقهم الطبيعية . وإن تأخرها فى إدراك هذه الحقيقة ليست إلا خدمة لموسكو وخيانة لا لنفسها فحسب بل للعالم الحر بأجمعه . والخطر ليس قاصراً على فرنسا وحدها بل يشمل الجميع لأننا نشترك معها فى نفس السفينة .

ومحاولة فرنسا لاخماد ثورة تونس بالقوة والبطش بعد ما ارتكبت

مثل هذا الخطأ الجسيم فى الهند الصينية ومدغشكر وفاس تهدد السفينة بالغرق وتعرضنا جميعاً لخطر عظيم .

تونس وفرنسا — وطن — التركية ١٩٥٢/٣/٢٨

اتخذت فرنسا فى تونس تدابير شديدة واتبعت سياسة الإرهاب واعتقلت مئات من زعمائها فسببت بذلك سخط العالم الحر بأجمعه واشمئزازه . وطلب رئيس جمهورية الهند الاعتراف بحقوق الشعوب كما قال بورقيبة إن لدول الغرب مصالحها الحيوية فى وضع حد لسياسة فرنسا الراهنة فى تونس التى لا تخدم السوفييت .

وتحاول فرنسا بسياستها أن تحل المشكلة التونسية بالشدة والبطش وسنرى هل يستمر الوضع فى تونس بهذه السياسة أو تزيد الاضطرابات فما أسباب تلك الحوادث فى تونس ؟ أسبابها استبداد ١٤٠٫٠٠٠ فرنسى فى تونس وتحكمهم فيها واستبدادهم بسكانها واستغلالهم مواردها استغلالا كاملا فى مصلحتهم فقط .

واعتراض التونسيين على هذا الظلم الصريح ومحاولتهم التحرر منه . وقد استيقظ الآن الشعب التونسى وبدأ بمطالبة حقوقه فلا تستطيع أية قوة مقاومته .

واشتراكيو فرنسا فهموا هذه الحقيقة وطلبوا من حكومتهم تحرير التونسيين من الاستعمار ويظهر أن فرنسا تريد أن تحكم تونس بعقلية القرن التاسع عشر . ولكن العالم تغير اليوم واستيقظت الشعوب فى جميع أنحاء العالم وقاموا بمطالبة حقوقهم المشروعة .

تجربة القوات الفرنسية فى تونس : نوى زورخر سايتونج — السويسرية — ٢٧ / ٣ / ١٩٥٢ .

اشتدت تجربة القوة بين حكومة فرنسا وبين وطني تونس المتطرفين والمتحركين بتشجيع جامعة الدول العربية بعد مذكرة أرسلها رئيس وزراء تونس شنيق . تلك المذكرة التى جعلت التفاهم السلمى بين فرنسا وتونس مستحيلا . ولن تتمكن حكومة فرنسا من حل تلك المشكلة الحيوية إذا لم يؤيدها البرلمان والرأى العام الفرنسى . ولكن قلما اتفقت جهة اليمين وجهة اليسار فى البرلمان الفرنسى على حل مشاكل ما وراء البحار . ويكرر الآن حزب الاشتراكى الفرنسى مطالبته الحكومة باتخاذ سياسة معتدلة تجاه تونس كما تحذر جريدة بوبيلار حكومة فرنسا من اتخاذ تدابير شديدة ضد تونس تجعل من المتعذر التفاهم على أسس سليمة عادلة .

الوضع الاضطرارى فى تونس : دى فيلت هاميورج — الألمانية — ٢٥ / ٣ / ١٩٥٢ .

لم تتمكن وزارة بتاى الادارية التى تشكلت لحل مشكلة التضخم المالى فى فرنسا وقضية ميزانيتها فقط من حل مشكلة تونس على الخلاف والفرق الكبير بين مشروع فرنسا لحمايتها هذه وبين مطالب سكانها الوطنية . وستكون تونس مصدر حريق ينتشر فى العالم الإسلامى كله إذا لم يطفأ بسرعة ممكنة .

ومن واجب العالم الحر أن يسعى بجميع الوسائل المشروعة لتأمين السلم والاستقرار فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة إذا أراد أن يجعلها مخزن للأسلحة والعتاد للدفاع عن كيانه .

تونس وكوريا : حريت — التركية — ٣٠ / ٣ / ١٩٥٢ .

أرسلت الأمم المتحدة جنودها إلى كوريا بعد أن وقع الاعتداء عليها . ولكنها لا تعمل الآن شيئاً لإنقاذ تونس من اعتداء فرنسا التى تحاول خنق الشعب الذى قام مطالباً بحريته واستقلاله .

ولا ريب فى أن شعوب شمال أفريقيا سيصلون إلى أهدافهم ولو بعد إراقة دماء كبيرة . ولكننا نتمنى أن تعترف فرنسا بحقوق الشعوب المحقة وأن لا تريق دماء الأبرياء .

والأمم المتحدة إما أن تكون لها وجود فتريق دماءنا فى سبيل تحقيق أهدافها الإنسانية برضاء وسرور وإما أن لا يكون لها وجود فنتلو الفاتحة ترحماً على روحها بالخشوع والخضوع .

بين الأمس واليوم : دى نات — السويسرية — ١٩٥٢/٣/٢٧ .

أحدثت التدابير الجديدة التى تحاول فرنسا أن تتخذها فى تونس قلقاً عظيما فى العالم الإسلامى ويقضى سخط الشعوب الإسلامية فى شمال أفريقيا وفى الشرق الأوسط وفى آسيا على الأمل استقرار السلم بين مسلمى حوض البحر الأبيض المتوسط ومسيحيه وتعاونهم المثمر فى ميدان الثقافة والاقتصاد . ويخلق صعوبة كبيرة تحول بينهم وبين هذا التعاون المفيد جداً لكلا الحالتين . وليست محاولة فرنسا للاحتفاظ بمركزها الراهن فى تونس بالتدابير التى تتخذها الآن إلا انتحاراً . وإذا قام اليوم الشعب التونسى بالمطالبة بحريته واستقلاله فلا يعمل ذلك إلا مستنداً إلى مبادىء الحرية التى اقتبسها من فرنسا . وإذا حاولت فرنسا اليوم إطفاء هذه الجذوة بالقوة والبطش فإنها تخون بذلك الأسس التى وضعتها والتى احترمتها . وما زالت تحترمها أوروبا بل العالم بأجمعه .

تونس وفرنسا : حر آدم — التركية — ٢٨ / ٣ / ١٩٥٢ .

يواصل المقيم العام الفرنسى فى تونس اعتقال مئات من الأحرار الأبرياء بأسباب واهية واتهامات كاذبة منها تهمة حمل السلاح . ويحاول أن يحكم تونس بالعنف والشدة إلى الأبد ولا يعمل شيئاً لتوطيد العلاقات الودية الأبدية بين تونس وبلاده كما ادعاه فى خطابه الذى ألقاه بين يدى جلالة باى تونس عندما قابله للمرة الأولى حيث قال إنى جئت إلى بلادكم لتوثيق العلاقات الودية بين بلدينا إلى الأبد . فرد عليه جلالة الباى بقوله إن الله فقط هو الأبدى والباقى وجميع ما سواه مؤقت وفان .

كلمة المصرى

حيا الله شعب تونس :

ضاق الشعب التونسى ذرعا بالاحتلال الفرنسى بعد أن تبين له أن فرنسا لا تريد أن تفهم أن الاستعمار قد أصبح أمراً عتيقاً بالياً ، وأن الشعوب لم تعد مستعدة لأن تعيش فى هوان الاحتلال وذلة الخضوع لدولة أخرى ، وكان من نتيجة تعنت فرنسا ورفضها العدول عن سياستها الاستعمارية أن ضاق الشعب التونسى ذرعا كما قلنا ، وقام من أقصى بلاده إلى أقصاها ، ينادى بمحاربة الاستعمار بالسلاح الوحيد ، الذى لا يرهب الاستعمار غيره .

قام الشبان والشيوخ والنساء والأطفال فى تونس يرفعون علم الكفاح ويستبقون إليه ويعملون فى السر وفى العلن على إنزال الخسائر بالمستعمر الغاصب ، ونسى أبناء تونس الأمجاد كل مصالحهم الخاصة وصرفوا كل جهودهم إلى تحقيق غاية واحدة ، هى تحرير أرض الوطن من المحتل الغاصب . .

وما هى إلا بضعة أسابيع حتى صارت بسالة الشعب التونسى مضرب الأمثال . . فاحتلت أنباء كفاح الشعب الصفحات الأولى من جميع صحف العالم . .

وكان طبيعياً أن تغضب فرنسا على شعب تونس الذى قام يناضل فى سبيل حقه ، وراحت تصب جام غضبها على الآمنين من النساء العزل من كل سلاح ، فانتهك جنودها حرمات الدور ، واستباحوا الأعراض . .

ولكن المرأة التونسية المحجبة لم تستكن لهذا الإجرام ، بل قامت تشترك فى معركة التحرير ، وكان أن خرج النساء يلقين القنابل على العدو ويقاتلن جنباً إلى جنب مع أزواجهن وأبنائهن .

وأثار الاعتداء الوحشى الذى قام به الجنود الفرنسيون على أعراض الفتيات التونسيات ثائرة الغضب والحقد فى جميع النفوس ، وصم الشعب على بكرة أبيه على الاقتصاص لوطنه ولكرامته ، مصراً على أن يعيش عيش الأحرار أو يموت موت الأبرار .

وليس من شك فى أنها معركة ستطول ، وسيتسع مداها ، ما دامت فرنسا مصرة على وسائلها الرجعية العتيقة ، وما دام الشعب الأبى صامداً فى كفاحه وجهاده ، وليس من شك كذلك فى أن النصر فى النهاية سيكون للحق وللحرية ، وستبوء فرنسا بالهزيمة التى باءت بها من قبل فى سوريا ولبنان .

إن شعب تونس ليقف اليوم موقف المجد والخلود فى معركة التحرير التى اتصلت حلقاتها فى إيران ومصر ومراكش وجميع بلاد الشرق التى استيقظ وعيها ونضجت شعوبها ، ولن ترجع أبداً عما تريده من حياة العزة والحرية مهما تلاقى من الشدائد والأهوال .

(المصرى فى ١٩٥٢/٢/٢٠)

قرار خطير لمجلس الأمن

رفض مجلس الأمن ، لأول مرة منذ أنشىء من ستة أعوام مضت ، إدراج شكوى يتقدم بها أحد أعضائه فى جدول الأعمال ، توطئة لمناقشتها . وكان من حظ تونس التعس أن تكون هى الدولة التى حال هذا القرار الخطير دون مناقشة قضيتها العادلة .

* * *

أغضب هذا القرار الكتلة العربية الآسيوية وأثار ثائرة مقدم الشكوى وهو مندوب الباكستان ورئيس المجلس فى دورة هذا الشهر ، لأن أعضاء هذه الكتلة يرون أن الحالة فى تونس تعد خطراً جسيما يهدد السلم ، ولأن الأحداث التى وقعت أخيراً فى تلك البلاد ليست أحداثاً محلية لاشأن للمجلس بها ، ولأن المشكلة التى تهم العالم العربى بل العالم الإسلامى بأسره .

ولم تقف أمريكا من هذه المشكلة الموقف الذى يتفق مع تقاليدها السياسية الدولية ، ويمليه ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً . لقد قال وزير الخارجية الأمريكية إن حكومته امتنعت عن الاقتراع على إدراج قضية تونس فى جدول الأعمال ، لأن إثارتها فى المجلس لن تفيد فى تسوية النزاع .

والحقيقة أن واشنطون رأت أن الجهود المشتركة التى تبذل الآن لتنسيق الدفاع عن أوربا الغربية تقضى بعدم إغضاب فرنسا .

ولقد علقت أرملة الرئيس الأمريكى الراحل « فرنكلين روزفلت » على هذا الموقف فقالت : « يبدو لى أن تقاليدنا جرت على طريقة معينة

فى تناول المشاكل الدولية ، ولكننا خرجنا على هذه التقاليد فيما يتعلق بمشكلة تونس » .

وكان من أثر قرار المجلس أن شرعت الكتلة العربية الآسيوية تعد العدة لإثارة القضية التونسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأملنا أن تنجح الكتلة فى محاولتها الثانية بعد أن حلت المصالح المشتركة للدول الغربية دون توفيقها فى المحاولة الأولى .

على الجمعية العامة أن تحذر الفشل فى الاضطلاع بالمهمة الكبرى الموكولة إليها ، وذلك بأن تعير الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أذناً صاغية ، إذ من المحقق أن إقرار السلام العالمى يرتهن — كما يقول نهرو — بإزالة كل أثر للاستعمار فى آسيا وأفريقيا .

(الأهرام فى ١٩٥٢/٤/٢٠)

لتحذر فرنسا

اللعب بالنار

عن البلاغ ١٧/٢/١٩٥٢

قد لا يكون « التونسيون » فى حاجة إلى من يحذرهم من نوايا « فرنسا » فإن المفاوضات التى يحاول الفرنسيون فرضها عليهم لن تكون سوى مجرد وسيلة كثيراً ما لجأ إليها المستعمرون للقضاء على الروح الوطنية كلما آنسوا من جانب الوطنيين احتداداً فى الشعور وتضافراً فى القوى وإجماعاً على المطالبة بالحقوق وانتزاعها انتزاعاً من أيدى غاصبيها .

نقول إن « التونسيين » ليسوا فى حاجة إلى مثل هذا التحذير فقد طالما خبروا « الفرنسيين » وعرفوا وسائلهم طوال السنين التى فرض عليهم فيها احتلالهم البغيض . . وما من مرة هب فيها الشعب المكافح المناضل ليطالب بحقوقه . ولمس « الفرنسيون » صدق مايعتمل فى نفوس « التونسيين » من ثورة وإصرار على طردهم من بلادهم إلا وراحوا يلوحون لهم بالمفاوضات . . التى يشترطون قبل إجرائها أن يكف « التونسيون » عن النضال . . وأن يقتلوا الثورة الكامنة فى أعماق قلوبهم . . ليلقوهم حول موائد المفاوضات التى تستطيل . . وتستغرق زمناً طويلا يتوهم الفرنسيون أنه كاف للقضاء على بذور الثورة ثم يعود الموقف إلى ما كان عليه .

وتبدأ الدورة من جديد فى شبه حلقة مفرغة : مفاوضات يطول أمدها . . لا تنتهى إلى شىء . . وثورة من جانب الشعب « التونسى » تنتهى إلى مفاوضات جديدة . . تنتهى بدورها إلى ثورة جديدة وهكذا دواليك .

مرة أخرى ... نقول إن « تونس » ليست فى حاجة إلى تحذير . . ولتحذر «فرنسا» اللعب بالنار .. فقد تستطيع خداع الشعب «التونسى» فترة من الزمن .. لكنها لن تلهيه عن نيل حقوقه .. وسينالها إن شاءت « فرنسا » أم لم تشأ .

« ابراهيم نوار »

obeikandi.com

خاتمـــة

بعد أن عرضنا القضية التونسية وأطوارها ومختلف الاتجاهات فيها وبينا الأسباب الرئيسية التى أدت إلى عدم استقرار سياسة البلاد وعلى خلوها من برامج متفق عليها وخطط بعيدة المدى تنفذ مرحلة فمرحلة . وأن رائدنا من ذلك المصلحة العامة دون نظر إلى مصالح حزبية أو شخصية إذ مصلحة الوطن عندنا فوق الجميع . وقد يستخلص القارىء مما عرضناه أن النكبات التى أصيبت بها السياسة التونسية هى نتيجة السياسة المرتجلة أولا ونتيجة الإسراف القبيح فى التعصب للرأى والإغراق فى الحزبية إلى حد أضر أيما إضرار بمصلحة الوطن العليا .

وفى مقدمة كل هذه الأسباب الأنانية الشخصية وحب الذات وعشق الرئاسة والزعامة مما جعل النزاع يشتد والخصومة تستفحل ووحدة الوطن تتصدع وتتحطم . فلا تقوى على معارضة خطط المستعمرين الخطرة ولاعلى مواجهتهم فى الكفاح وحتى فى الدور الأخير لهذه الحوادث الدامية التى تقع على أرض الوطن لولا أن أرجع الله للامة رشدها وهداها سواء السبيل فخرجت سليمة من أغراض الخصومة الحزبية والنزاعات الشخصية وأعرضت عن كل ذلك واتجهت للدفاع عن كرامتها وكرامة الوطن بقلب واحد تاركة وراءها الماضى بما فيه وكأنها بذلك قد وضعت للزعماء والقادة منهاج سياسة المستقبل التى يجب أن تصان على وحدة الرأى والتعاون التام بإخلاص لتسير قضية الوطن فى طريق النجاح لولا ذلك لما قدر للامة التونسية أن تقف أمام هذه الحملة العسكرية التى ساقتها عليها فرنسا طيلة هذه المدة ولانهارت من أول يوم ولكن تمسكها بالوحدة ورجوعها تحت تأثير النكبة إلى الأخوة الصادقة ونبذها مالقنه لها المفسدون

الانتفاعيون من عداوة وبغضاء نحو بعضها ومحاربة شق منها للآخر واستنقاصها رجالا جاهدوا فى سبيلها وبذلوا حياتهم لها وأخلصوا فى العمل لولا إعراضها عن كل هذا لما أمكن لها أن تقف هذا الموقف المشرف الذى تقفه اليوم وهى منفردة فى الميدان لايعينها أخ ولايناصرها جار ولايذود عن كرامتها ذائد . فهى وحدها تحمل العبء وتدفع الثمن غاليا وكل من حولها من قريب أو بعيد ينظر إليها ولايزيد فى إعانتها على الكلام .

ولهذا نعيد القول إلى وجوب تكتل الأمة بكافة أحزابها ومنظماتها لوضع مشروع كفاح جديد يرسم ويقسم تنفيذه على مراحل تعبأ جهود الأمة ومقدراتها كلها لتنفيذه دون اختلاف فى الرأى أو انتكاس فى الخطة يعيد البلاد إلى نزاعها القديم ويجب على القادة والزعماء أن يذوبوا فى الأمة وأن تذوب الحزبية فى مصلحة الوطن العليا حتى نقطع مرحلة الكفاح الأخيرة ونصل إلى هدفنا الأعلى الذى هو الحرية والاستقلال التام . ووضع أمتنا وبلادنا فى المكانة التى تليق بها بين الأمم والله ولى الهداية والتوفيق .

تم طبعه بحمد الله فى ١٠/٣/١٩٥٣

شكرى وتقديرى إلى حضرة الحاج محمد حلمى المنياوى وعلى التسهيلات التى قدمها لنا فى طبع كتاب تونس بين الاتجاهات. جزاه الله عنا خير الجزاء. وكذلك — سيد — وزملائه عمال مطابع دار الكتاب العربى بمصر.

يونس درمونة